التقرير السنوى للبورصة المصرية

2014

البورصة المصرية
The Egyptian Exchange

كلمة رئيس البورصة

الرغم مما تمر به البلاد من تحديات صعبة على أصعدة شتى، ما بين تحديات اقتصادية داخلية وخارجية وما بين حراك سياسى، إلا أن عام ٢٠١٤ جدير بحق أن يكون «عام البورصة المصرية». فالعام شهد سجل حافل ونشط من الإنجازات المحلية والخارجية للبورصة المصرية يؤهلها لأن تكون أحد أفضل القطاعات الاقتصادية أداءً وتطوراً خلال السنوات الأخيرة.

وليس الأمر مقصوراً فقط على تحسن مؤشرات الأسهم والتى سجلت واحدة من أعلى الارتفاعات فى العالم وفقاً للتصنيفات الدولية، ولكن تعدى ذلك لأمور كثيرة أخرى ومنها تزايد ثقة المستثمرين والتى تمثلت فى عودة السيولة بشكل كبير إلى السوق، ليسجل السوق أعلى حجم تداول سنوى فى تاريخه، كما عاود المستثمرون الأجانب الدخول إلى السوق بقوة ليسجلوا صافى مشتريات للمرة الأولى منذ ٢٠١١، بالإضافة إلى الحجم الضخم من زيادات رؤوس الأموال والاكتتابات التى تم تنفيذها خلال العام.

وعلى محور التطوير فقد تم إنجاز ما كان مخطط له على محور تعميق وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية وتحقيق المزيد من الحوكمة فى إدارة البورصة كمؤسسة والاستمرار فى تطوير البنية التكنولوجية، مع العمل على تطوير القواعد المنظمة لحماية المساهمين والذى كان له أثر كبير فى تحسين تقييم مناخ الاستثمار فى مصر وفقاً لتقرير الأعمال الصادر عن البنك الدولى.
وعلى المستوى الخارجى فقد استحوذت البورصة المصرية على أكبر قدر من التكريم وفازت بالعديد من المناصب الدولية فى إطار خطة منظمة لاستعادة مكانة مصر على المستوى الدولى والإقليمى مرة أخرى.

ويستعرض هذا التقريرعدداً من المحطات الهامة للبورصة المصرية خلال ٢٠١٤ ككشف حساب عما تم إنجازه على أرض الواقع، والشكر موصول لمجلس إدارة البورصة والعاملين بها، والسادة الإعلاميين وأطراف السوق المختلفة كل على قدر ما بذله فى سبيل رفعة وطنه وتقدمه، وأتمنى أن يكون العام القادم استمراراً للنجاح والتقدم ليس للبورصة المصرية فقط ولكن لوطننا الحبيب ككل.

د. محمد عمران

رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

رئيس اتحاد البورصات اليورو أسيوى

أعضاء مجلس الإدارة

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية
المصرية ورئيس اتحاد البورصات اليورو آسيوى

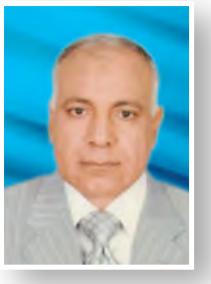

د. وجيه مصطفى أمين التازى
نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

د. رانيا المشاط
وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية للبنك
المركزي المصري

أ. سليمان نظمي جرجس
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة
الأهرام للسمسرة في الأوراق المالية

أ. علاء الدين حسونة
رئيس مجلس إدارة شركة بلتون لادارة صناديق
الاستثمار

أ. محسن عادل حلمي إبراهيم
العضو المنتدب لشركة بايونيرز لصناديق الاستثمار

أ. محمد الديب
رئيس مجلس إدارة بنك قطر الوطني الاهلي

أعضاء مجلس الإدارة

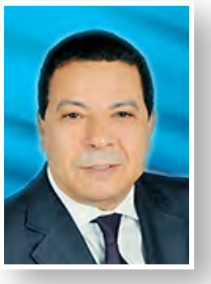

أ. محمد سعيد محمد كامل
العضو المنتدب لشركة القاهرة للإستثمارات والتنمية

أ. هاشم السيد هاشم دسوقي
نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة المصريين للإسكان والتنمية والتعمير

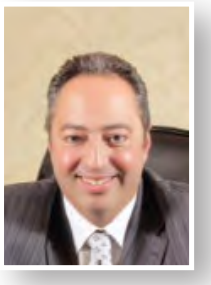

د. أيمن أحمد رجب (عضو ذو خبرة)
استاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية الإدارة والتكنولوجيا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

أ. أيمن شريف نور (عضو ذو خبرة)
المؤسس والشريك التنفيذي بمؤسسة نور وطه للاستشارات القانونية والمحاماة

أهم انجازات البورصة خلال 2014

يناير

26 يناير: تدشين "مؤشر النيل" أول مؤشرا لبورصة النيل.

30 يناير: صياغة النسخة الأولية لقواعد العضوية الجديدة.

فبراير

1 فبراير: بدء العمل بقواعد القيد والإفصاح الجديدة.

3 فبراير: تعديل قواعد القيد الخاصة بتجزئة القيمة الإسمية للأسهم المقيدة.

12 فبراير: اعتماد الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد من البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية.

مارس

10 مارس: مشاركة البورصة في الأسبوع المالي العالمي.

25 مارس: اعتماد القواعد التنفيذية لصناديق المؤشرات وصانع السوق والصفقات ذات الحجم الكبير.

31 مارس: أعلى حجم تداول للأسهم خلال العام 1.8 مليار جنيه تقريباً.

ابريل

3 ابريل: تحديد ضوابط التعامل بآلية نقل ملكية الأوراق المالية غير المقيدة والمودعة مركزياً.

7 ابريل: بدء العمل بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات وصانع السوق عقب اعتمادها من هيئة الرقابة المالية.

28 ابريل: بلتون تحصل على حق استخدام مؤشر EGX30 في عمل صندوق مؤشر متداول.

مايو

4 مايو: تنظيم أكبر تجمع اقتصادي خلال 2014 عبر مؤتمر البورصة الأول "الطروحات العامة الأولية".

5 مايو: هيئة الرقابة المالية تعتمد قواعد العضوية بالبورصة.

15 مايو: انتهاء أول طرح عام ضخم منذ 2010 على أحد شركات الأسمنت وبدء التداول على أسهم الشركة.

19 مايو: أول صفقة يتم تنفيذها عبر آلية الصفقات ذات الحجم الكبير Block Trading.

يونيو:

11 يونيو: مورجان ستانلى تبقى على البورصة المصرية ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة.

البورصة المصرية

يوليو:

21 يوليو: الغاء الإجراءات الاحترازية وإعادة الجلسة الاستكشافية وزيادة ساعات التداول إلى 4 ساعات ونصف وتوحيد الحدود السعرية لـ10% بالسوق الرئيسي و 5% ببورصة النيل.

أغسطس:

24 أغسطس: تعديل معايير اختيار الأسهم المسموح عليها بمزاولة الأنشطة التخصصية.

سبتمبر:

11 سبتمبر: زيارات ترويجية مكثفة مع أكبر المؤسسات المالية فى العالم.

14 سبتمبر: توقيع اتفاقية مع ناسداك أومكس لتوفير الدعم الفنة لنظام التداول في البورصة المصرية.

22 سبتمبر: رئيس الوزراء يصدر قراراً بتعيين عضوين من ذوي الخبرة من المستقلين.

24 سبتمبر: البورصة تقر تعديلات جديدة في قواعد أسهم الخزينة والشطب الاجباري.

25 سبتمبر: البورصة تصدر أول تقرير لمتابعة تنفيذ إستراتيجية العمل بها.

29 سبتمبر: البورصة تفوز بجائزة أكثر البورصات الأفريقية تطوراً وابتكاراً.

30 سبتمبر: مؤشر البورصة الرئيسى EGX30 يسجل أعلى مستوى له فى 6 سنوات ويتجاوز مستوى الأزمة العالمية 2008.

أكتوبر

22 أكتوبر: تخفيض مستندات القيد إلى النصف.

نوفمبر

6 نوفمبر: مصر تتقدم فى تقييم مناخ الأعمال من البنك الدولى نتيجة تحسن مستويات حماية الأقلية فى تعديلات قواعد الإفصاح الأخيرة.

13 نوفمبر: مجلس إدارة البورصة يوافق على قواعد التحكيم لمنازعات سوق المال .

17 نوفمبر: رأس المال السوقى يتجاوز نصف تريليون جنيه ويسجل 540 مليار جنيه وهو أعلى مستوياته فى 5 سنوات.

17 نوفمبر: توقيع اتفاقية تعاون مع الجامعة الأمريكية لرفع قدرات الشركات المتوسطة والصغيرة وتسهيل نفاذهم إلى التمويل.

23 نوفمبر: فوز رئيس البورصة بمنصب رئيس اتحاد البورصات اليورو اسيوية.

ديسمبر

1 ديسمبر: انتخاب رئيس البورصة عضواً باللجنة التنفيذية للاتحاد الأفريقي.

17 ديسمبر: البورصة تستضيف ملتقى التوظيف لحاملى ودارسي شهادة المحلل المالى المعتمد دولياً "CFA".

30 ديسمبر: البورصة المصرية تقيد أول صناديق مؤشرات ETFsعلى مؤشر EGX30.

تحديات اقتصادية وقرارات اقتصادية جريئة

شهد العام تحديات هامة على المستوى الاقتصادى سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى وخاصة مع وجود ظلال حول توقعات نمو الاقتصاد العالمى وأسعار النفط خلال الفترة القادمة. ولكن ما يمكن أن يُميّز العام هو القرارات الاقتصادية الجريئة التى قامت بها الحكومة بهدف إعادة هيكلة منظومة الدعم الحكومى والتى رمت إلى إصلاح عجز الموازنة المتفاقم. وبالرغم من صعوبة هذا القرار إلا أن الاقتصاد قد بدأ فى الاستجابة بشكل تدريجى. حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادى ربع السنوية وتزامن ذلك مع التحركات النشطة للحكومة فى مشروعات البنية الأساسية والقومية الضخمة. لترتفع التوقعات الحكومية للنمو بإمكانية الاقتراب من حاجز 4% خلال العام 2014/2015.

ومع ختام العام فقد رفعت مؤسسة فيتش التصنيف الائتمانى للاقتصاد المصرى للمرة الأولى منذ 2011 وهو ما يعتبر إشارة قوية إلى أن الاقتصاد المصرى يتعافى بشكل تدريجى وسيكون قادراً خلال السنوات القادمة إلى العودة إلى قوته السابقة فى حال استمرار خطط التطوير والتحديث الاقتصادى واستمرار استقرار الوضع السياسى والأمنى.

البورصة المصرية الحصان الأسود

بالرغم من الضغوط الداخلية والخارجية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى. إلا أن البورصة المصرية تمثل «الحصان الأسود» لهذا العام. حيث صمد السوق أمام الضغوط الداخلية والخارجية التى تعرّض لها بل وتمكّن من تحقيق نتائج تفوق الأعوام السابقة. فعلى مستوى المؤشرات نجح السوق فى تحقيق عائد يقترب من 32% فى المتوسط وفقاً لمؤشر EGX30 وهو ما أهّل السوق لأن يأتى كأحد أفضل الأسواق نمواً على مستوى العالم وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلى. كما يبلغ معدل النمو على مستوى الثلاثة أعوام الأخيرة نحو 102% وهو واحد من أعلى معدلات النمو المتحققة على مستوى أسواق المال العالمية المتقدمة والناشئة على حد سواء.

أعلى كمية تداول فى تاريخ البورصة المصرية

ولم يكن الصعود من نصيب مؤشرات الأسعار فقط ولكن الأهم هو ما تحقق على محور السيولة المتزايدة فى السوق. حيث قفزت أحجام التداول خلال العام إلى نحو 57 مليار ورقة مالية وهو أعلى مستوى تحقق

للبورصة المصرية على مر تاريخها، وهو ضعف المتحقق فى 2013، ويقترب من المتحقق فى 2012-2013 مجتمعين، والأهم أنه للمرة الأولى يزيد عن ضعف كميات التداول المحققة قبل الأزمة العالمية وهى أعلى مستويات حققتها البورصة سابقاً. وإن كانت قيمة التداولات لم ترقى إلى نفس المستوى التاريخى الذى بلغته أحجام التداولات، حيث سجلت قيمة التداول فى الأسهم (فقط) بعد استبعاد الصفقات ما يزيد عن 189 مليار جنيه ولكن مع ذلك يظل أعلى مستوى لقيم التعاملات منذ 2010 ويزيد بأكثر من 102 مليار جنيه عن قيم التعاملات المحققة فى 2013، ويساوى إجمالى قيم التداول المنفذة فى 2012-2013 مجتمعة وعلى محور عدد العمليات فقد قفزت إلى ما يزيد عن 7.3 مليون عملية وهو أيضا أعلى مستوى للتعاملات منذ 2010، وشهد السوق عدة جلسات مليارية خلال العام.

وما يعكس الثقة المتزايدة للمستثمرين هو الطفرة التى شهدتها تعاملات المستثمرين الأجانب فى السوق المصرى خلال العام 2014 والتى جاءت قياسية وتجاوز صافيها 3.4 مليار جنيه مصرى وهو العام الأول الذى تسجل فيه تعاملات الأجانب صافى شراء منذ ثورة 2011، ويمكن القول أن صافى مشتريات المستثمرين الأجانب هذا العام قد عادلت كافة صافى مبيعاتهم التى خرجت خلال العامين الأخيرين.

أعلى قيمة لتداول السندات فى تاريخ البورصة المصرية

كما شهد سوق السندات نشاطاً قياسياً خلال العام الحالى ليسجل أعلى قيمة تداول للسندات فى تاريخ البورصة المصرية، حيث قفزت قيمة التداول إلى ما يزيد عن 67 مليار جنيه خلال عام 2014.

مساهمة فعالة وقوية للبورصة فى النمو الاقتصادى

وفى استمرار لدور البورصة الأساسى فى دعم الاقتصاد المصرى من خلال توفير التمويل للشركات لمساعدتها على التوسع والنمو فقد شهدت حركة زيادة رؤوس الأموال طفرة خلال العام 2014 لتقفز إلى 9.3 مليار جنيه وهو أعلى معدل متحقق منذ 2011، ويزيد بنحو 86% عن المتحقق فى 2013، ويزيد عن إجمالى الزيادات فى 2012 و2013 مجتمعين ونحو ثمانى أضعاف المتحقق فى 2012. وبذلك يكون إجمالى التمويل المتوفر للاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات الأخيرة ما يزيد عن 100 مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك فقد وافقت البورصة على زيادة رؤوس أموال لشركات أخرى بقيم تزيد عن 2.5 مليار جنيه ومن المتوقع أن تُنهى الشركات إجراءات هذه الزيادات فى بدايات 2015، مما يعنى أن إجمالى الموافقات التى تمت هذا العام تقترب من 12 مليار جنيه.

وتبلغ عدد الشركات التى قامت بتنفيذ الزيادة فى رأس المال أو تقدمت للحصول على زيادة فى رأس المال خلال العام الحالى 72 شركة وهو أعلى عدد شركات يقوم بزيادة رأسماله منذ الأزمة العالمية فى 2008، وإذا تم نسبته لعدد الشركات المقيدة فهو يعنى أن 30% من الشركات المقيدة تقريباً لديها خطط توسعية خلال العام الحالى وهو من أعلى المعدلات فى تاريخ البورصة المصرية.

هذا الارتفاع الملحوظ فى أحجام وعدد زيادات رؤوس الأموال وإن كانت فى جزء منها يعكس التطوير الذى قامت به البورصة لتسهيل إجراءات زيادة رؤوس الأموال، فإنها تؤكد أيضاً على وجود توقعات إيجابية لكل من المستثمرين والشركات تجاه المستقبل الاقتصادى، كما أن هذا العام شهد للمرة الأولى منذ 2010 عودة شهية المستثمرين مرة أخرى وذلك بعودة الاكتتابات الضخمة باكتتاب لأحد شركات الأسمنت والذى تم تغطيته أكثر من 18 مرة.

مساهمة فعالة للبورصة المصرية فى تحسن مناخ الاستثمار

أسهمت حركة التحديث التى قامت بها البورصة المصرية خلال العام الحالى وخاصة فيما يتعلق بتعديلات قواعد القيد فى تحسين تقييم مناخ الاستثمار فى مصر، حيث أصدر البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية IFC تقريرهما السنوى عن ممارسة الأعمال Doing Business والذى أظهر تحسن ترتيب مصر درجة واحدة فى مؤشر مناخ الأعمال، بالرغم من تراجع ترتيب مصر فى عدد من المعايير المعتمد عليها فى التقييم، ولكن ما عوض ذلك هو ارتفاع مؤشر حماية المستثمرين الأقلية 18 درجة مرة واحدة نتيجة لتعديلات الإفصاح التى قامت بها البورصة خلال 2014 والتى نصت على إدخال متطلبات إضافية للموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة (الأطراف المرتبطة)، وزيادة متطلبات الإفصاح عن مثل هذه المعاملات في البورصة.

الابقاء على مصر ضمن مؤشرات مورجان ستانلى

فى بادرة هامة على ثقة المؤسسات الدولية فى مناخ الاستثمار فى مصر، أبقت مؤسسة مورجان ستانلى على البورصة المصرية ضمن مؤشر الأسواق الناشئةMSCI والذى يُعد من الأدوات الهامة التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في تقييمه للأسواق.

راس المال السوقي يقفز خلال 2014 لاعلى مستوى له منذ خمس سنوات

من جانب أخر ونتيجة للتطورات الإيجابية فى أداء السوق فقد سجل العام 2014 تجاوز رأس المال السوقى حاجز نصف تريليون جنيه خلال العام ليصل إلى أعلى مستوياته منذ 2009، وقد بلغت حجم الزيادة فى رأس المال السوقى خلال 2014 وحدها ما يزيد عن 73 مليار جنيه، ونحو 124 مليار جنيه منذ 2013، وارتفع بنحو 178 مليار جنيه منذ 30 يونيو 2013.

حماية أكبر للمستثمرين وتحسن مستويات الافصاح والحوكمة

شهد العام 2014 تطورات هيكلية فى منظومة حماية المستثمرين حيث بدأ العام بإطلاق قواعد جديدة للقيد والإفصاح، تستهدف تحقيق حماية أكبر للمستثمرين وتطبيق أوسع لقواعد الحوكمة، وشهد العام تحرك استراتيجي لإدارة البورصة فى عدد من الأزمات التى واجهت السوق بمطالبة الشركات المقيدة بتقديم إفصاح اضافى عن أوضاعها المالية والتشغيلية لإعطاء صورة أفضل للمستثمرين عن أوضاع الشركات.

وتشير الاحصائيات إلى أن عدد الإفصاحات التى تقوم الشركة بنشرها قد ارتفع بشكل ملحوظ فى إشارة إلى اهتمام إدارة البورصة بالتاكيد على تحسين مستويات الإفصاح للشركات المقيدة حيث قفز متوسط الإفصاحات السنوية للسوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2012-2014) إلى 9300 إفصاح مقارنة بنحو 5400 إفصاح سنوياً فى المتوسط فى السنوات السابقة على ذلك.

كما قررت لجنة القيد التزام البورصة بنشر كافة الإجراءات والقرارات المتعلقة بالجزاءات أو الغرامات الصادرة عن اللجنة بخصوص الشركات المقيدة عند مخالفتها لقواعد القيد والإفصاح وذلك على شاشات التداول، وذلك لإبقاء المستثمرين على إطلاع مستمر على كافة الإفصاحات الخاصة بالشركات المقيدة.

كما اتجهت البورصة إلى التركيز على رفع كفاءة مسئولى علاقات المستثمرين فى الشركات وذلك لتحسين مستويات الإفصاح لدى الشركات. وعلى أثر ذلك ارتفعت نسبة الشركات الملتزمة بتوقيتات إرسال القوائم المالية والإفصاح عن هياكل ملكية رأس المال ومواعيد انعقاد مجلس الإدارة إلى ما يزيد عن 90%.

وتستعد البورصة فى بداية 2015 لإطلاق أول نظام للإفصاح الإلكترونى المباشر لربط الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وبما يسهم فى تقديم صورة معلوماتية أفضل عن الشركات وتوفير حماية أكبر للسوق. وسيتم البدء فى تدريب الشركات المقيدة على النظام الجديد وذلك خلال النصف الأول من شهر يناير 2015 وفور الإنتهاء من مرحلة الاختبار والتدريب سيتم تدشين النظام على الشركات المقيدة كافة للبدء فى إرسال البيانات الإفصاحية عن طريق النظام الإليكتروني المباشر.

إدارة مؤسسية ومزيداً من الحوكمة

اتجهت البورصة المصرية للتحول إلى مؤسسة ذات مستوى حوكمة أعلى. حيث صدر قرار من السيد رئيس الوزراء بتعيين عضوين من ذوى الخبرة فى مجلس إدارة البورصة المصرية لتعطى البورصة بذلك المثل للشركات المقيدة على أهمية وجود أعضاء غير تنفيذين من ذوى الخبرة ضمن أعضاء مجلس الإدارة.

كما ركزت إدارة البورصة على تطبيق نظام الإدارة المؤسسى وربطه بخطة استراتيجية تحكم منظومة العمل وتحدد الأهداف للسنوات الأربعة التالية (2013-2017) وقد شهد العام الحالى اصدار البورصة المصرية لأول تقرير متابعة أداء عن الخطة الاستراتيجية فى تكريس واضح لمبادئ الإدارة بالأهداف.

تكريم دولى للبورصة المصرية

يمثل العام 2014 أحد أهم أعوام البورصة المصرية على المستوى الدولى. حيث حظت بقدر كبير من التكريم والتقدير الدولى. فى مقدمتها إختيار البورصة المصرية كأكثر البورصات الأفريقية تطوراً وابتكاراً وذلك بعد منافسة مع أكبر 5 بورصات أفريقية وذلك تقديراً لحجم الإنجازات التى تمت خلال 2013-2014. وتم الاختيار فى احتفالية دولية تمت فى بورصة نيويورك بحضور عدد من أكبر مؤسسات المال والأعمال فى العالم.

وتلى ذلك تحركات مكثفة للبورصة المصرية لانتزاع منصب رئيس اتحاد البورصات اليورو أسيوى -أحد المنظمات الدولية رفيعة المستوى- لتنهى بذلك احتكار تركيا للمنصب على مدار 20 عاماً منذ نشأة الاتحاد.

وأنهت البورصة المصرية العام بتقدير جديد من البورصات الأفريقية حيث تم انتخاب البورصة المصرية للمرة الثالثة على التوالى فى مجلس إدارة الاتحاد الأفريقى للبورصات وهو استثناء تم تقديراً للدور المصرى، حيث تنص القواعد على عدم جواز انتخاب الدولة نفسها للمنصب لأكثر من دورتين.

تعميق للبنية التشريعية والتنظيمية

شهد العام 2014 العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية التى استهدفت تطوير وتحسين منظومة التداول فى البورصة المصرية، حيث بدأ العام بإصدار قواعد جديدة للقيد والإفصاح تستهدف تحقيق حماية أكبر للمستثمرين وتطبيق أوسع لقواعد الحوكمة بالإضافة إلى زيادة قدرة البورصة على استقطاب الشركات الواعدة، بالإضافة إلى تحقيق مرونة أكبر للشركات فى القرارات الخاصة بزيادات رؤوس الأموال والتجزئة، لتصل الموافقات على بعض حالات زيادات رؤوس الأموال إلى 24 ساعة فقط.

كما قامت البورصة بتطوير قواعد العضوية لرفع كفاءة شركات الوساطة الأعضاء وتحقيق حماية أكبر للسوق من المخاطر المتعلقة بعمل شركات الوساطة مع التوسع فى تطبيق مبادئ الحوكمة وتجنب تعارض المصالح.

كما جرت مجموعة من التعديلات الأخرى التى استهدفت تعديل القواعد المنظمة لأسهم الخزينة والشطب الاختيارى بهدف التوافق مع المعايير الدولية وفى الوقت ذاته زيادة مستويات حماية المستثمرين.

كما وافق مجلس إدارة البورصة على اعتماد قواعد التحكيم لمنازعات سوق المال وذلك بهدف سرعة الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أطراف السوق المختلفة كوسيلة اختيارية بموافقة الطرفين وذلك فى ضوء قواعد التحكيم الصادرة من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى وهو الأمر الذى سوف يسهم فى المزيد من التحسن فى مناخ الاستثمار فى مصر، وسيتم تفعيل تطبيق هذه القواعد خلال الفترة الأولى من عام 2015.

تطوير متواصل لبيئة التداول

شهد العام أيضاً تنفيذ عدد من التطورات الهيكلية بهدف تحسين منظومة التداول، حيث تم إدخال نظام الصفقات ذات الحجم الكبير Block Trading والذى بلغت تعاملاته خلال العام ما يقرب من 5.5 مليار جنيه.

كما تم اعتماد القواعد الخاصة بصانعى السوق Market Maker وصناديق المؤشرات ETFs وحصل أول بنك استثمار مصرى على أول رخصة رسمية لإطلاق أول صندوق مؤشرات.

وعلى جانب سوق خارج المقصورة فقد عدلت البورصة الضوابط والإجراءات المنظمة لتعاملات نقل الملكية على الأوراق المالية غير المقيدة والمودعة مركزياً، لتتم بصورة إلكترونية مما يوفر الكثير من الوقت والجهد، وهو ما ساعد على زيادة أحجام التعاملات فى هذا السوق إلى أعلى مستوياتها منذ 2010 لتسجل ما يزيد عن 25 مليار جنيه مقارنة بأقل من 15 مليار جنيه خلال العام الماضى و18 مليار جنيه خلال 2012 و17 مليار جنيه فى 2011، وتستعد البورصة للقيام بالمرحلة الثانية من خطة إعادة هيكلة سوق خارج المقصورة خلال 2015 ليعطى السوق المزيد من الكفاءة والفاعلية.

كما شهد العام إيقاف الإجراءات الاحترازية المفروضة منذ 2011 ليتم إعادة العمل بالجلسة الاستكشافية مرة أخرى وتوحيد الحدود السعرية للسوق الرئيسى لكل الأسهم عند 10% وبورصة النيل عند 5% خلال الجلسة الواحدة، كما تم مد ساعات التداول إلى أربع ساعات ونصف بدلاً من أربع ساعات لاستيعاب الزيادة فى أحجام التداول.

كما قامت البورصة بإطلاق تقسيم جديد للأسواق يعتمد على تقسيم الشركات المقيدة إلى ثلاث مجموعات وربط تلك التقسيمات بالأنشطة المتخصصة التى يمكن مزاولتها على تلك الأسهم وذلك تحقيقاً لمزيد من السيولة فى السوق ودعماً لكفاءة وعدالة التعاملات

قيد أول صناديق المؤشرات ETFs فى السوق المصرى

وافقت البورصة المصرية على قيد وثائق صناديق المؤشرات ETFs لأول مرة فى السوق المصرى وذلك على مؤشر EGX30، وهو ما يتوقع أن يساعد على جذب مستثمرين جدد للسوق المصرى وتوفير أداة تمكّن من تنويع المخاطر عن طريق توزيع الاستثمار على سلة من 30 سهم دفعة واحدة وبتكلفة تداول أقل وأيسر.

نشاط مكثف للترويج وأول قمة للطروحات العامة

شهد العام تحولاً هاماً فى استراتيجية البورصة الترويجية حيث اتجهت لتكثيف نشاط الترويج لجذب مجتمع الأعمال للقيد فى السوق المصرى وتغيير الثقافة السائدة عن البورصة المصرية، حيث تم عقد ما يزيد عن 10 ورش عمل بالتعاون مع عدد من منظمات الأعمال فى مصر بالإضافة إلى أكثر من 80 اجتماع مباشر مع الشركات الواعدة من مختلف المحافظات، وذلك للتعريف بأهمية القيد فى البورصة المصرية.

كما عقدت البورصة المصرية للمرة الأولى قمة الطروحات العامة والتى استهدفت تعريف مجتمع الأعمال بأهمية القيد فى البورصة واستعراض قصص نجاح لشركات مقيدة فى البورصة، وقد حضر القمة ما يزيد عن 300 شركة وعدد كبير من بنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المعنية بالاستثمار فى الشركات المقيدة فى البورصة.

أكبر عدد للشركات المقيدة منذ 2010

ونتيجة لمجهودات الترويج بالإضافة إلى القرار الهام من إدارة البورصة بتخفيض مستندات القيد إلى النصف للتسهيل على الشركات الراغبة فى القيد، وقد انعكس ذلك فى زيادة عدد الشركات المقيدة، فقد تم قيد 13 شركة جديدة فى كل من السوق الرئيسى وبورصة النيل خلال 2014 وهو من أعلى المعدلات التى تم تحقيقها منذ 2010، وبلغت رؤوس أموال الشركات المقيدة حديثاً نحو 1.9 مليار جنيه وهو ما يزيد عن 10 أضعاف رؤوس الأموال للشركات التى تم قيدها خلال العام 2013، وضعف إجمالى رؤوس أموال الشركات التى تم جذبها للقيد فى 2011،2012،2013 مجتمعة.

تحسن ملموس فى ملف بورصة النيل ومعدلات سيولة قياسية

ارتفع عدد الشركات المقيدة فى بورصة النيل إلى 33 شركة بزيادة 9 شركات دفعة واحدة هذا العام وهى من أعلى معدلات الزيادة السنوية منذ بدء التداول فى السوق. والوصول إلى 33 شركة مقيدة خلال 4 سنوات

البورصة المصرية

منذ بدء التداول هو معدل قياسى بالنسبة لأسواق المال وخاصة أسواق الشركات المتوسطة والصغيرة والتى تحتاج إلى مجهود كبير فى تغيير ثقافة تلك الشركات وإقناعهم بأهمية القيد فى البورصة.

وعلى محور السيولة فى السوق فقد حافظت بورصة النيل على مستويات جيدة من إجماليات التداول حيث سجلت قيمة تداول تقترب من 800 مليون جنيه خلال عام 2014 مقارنة بنحو 748 مليون جنيه العام الماضى. كما حققت كمية تداول بلغت ما يقرب من 263 مليون ورقة مالية خلال العام الحالى مقارنة بنحو 254 مليون ورقة مالية خلال العام الماضى.

وبتحليل قيم التداول التى تم تسجيلها فى بورصة النيل فإنها تعكس مستويات سيولة عالية بالنسبة لحجم وعدد الشركات المقيدة فى هذا السوق. فبالنظر إلى معدل الدوران فى بورصة النيل والذى يعكس مستويات السيولة فى السوق فقد بلغ 72% خلال العام وهو معدل قياسى إذا ما قُورن بمعدلات السيولة فى السوق الرئيسى والتى تدورحول 38%.

أما على محور تطوير الأدوات المتاحة للمستثمرين لمتابعة أداء بورصة النيل فقد قامت البورصة بإطلاق مؤشر جديد لبورصة النيل يستهدف تحقيق رؤية أفضل للمستثمرين المهتمين بسوق الشركات المتوسطة والصغيرة.

المسئولية المجتمعية للبورصة

من ناحية أخرى واصلت البورصة المصرية دورها الريادى فى مجال المسئولية المجتمعية. حيث تُعد البورصة المصرية واحدة من خمس بورصات رائدة أطلقت المبادرة الدولية للبورصات ذات التنمية المستدامة والمسئولية المجتمعية (SSE) فى ريودى جانيرو فى 2009 والتى أصبحت تضم الأن ما يزيد عن 14 بورصة.

وقد شهد العام جهود حثيثة للبورصة لدعم عدد من الأعمال الاجتماعية وفى مقدمتها مبادرة دعم مستشفى 57357 لسرطان الأطفال والتى كلف مجلس إدارة البورصة د.محمد عمران رئيس البورصة بتوفير الدعم اللازم لمبادرات دعم المستشفى.

من جانب أخر توسعت البورصة المصرية فى برامج التوعية والتدريب المجتمعى حيث شاركت البورصة فى الأسبوع المالى العالمى والذى استهدف نشر الوعى المالى للنشء بمشاركة أكثر من ألف مؤسسة على مستوى العالم. وتمت دعوة عدد من طلاب المدارس لافتتاح جلسة التداول. كما كثفت البورصة من تعاونها مع وزارة التربية والتعليم وتم إدخال أكثر من 115 مدرسة ضمن خطة التثقيف المالى التى استهدفت 6000 طالب بهذه المدارس.

وإلى جانب ذلك فقد توسعت البورصة فى برامج تدريب طلاب الجامعات المختلفة على أساسيات الاستثمار فى البورصة بهدف زيادة الوعى المجتمعى بأهمية وقواعد الاستثمار فى البورصة. كما وقعت البورصة المصرية اتفاقية مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة تستهدف تدعيم ثقافة الشركات العائلية وبالأخص الشركات المتوسطة والصغيرة بأليات التمويل من خلال سوق المال.

وحالياً تستعد البورصة للتعاون مع وزارة الأوقاف لنشر الوعى الاستثمارى بين أكبر شريحة من الأفراد وبما ينعكس إيجاباً على زيادة مساهمة البورصة فى النشاط الاقتصادى.

استمرار تطوير البنية التكنولوجية

ركزت البورصة على تحديث البنية التكنولوجية الخاصة بمنظومة التداول حيث تم تجديد التعاقد مع مؤسسة ناسداك أومكس العالمية لتقديم خدمات الدعم الفنى لنظام التداول للمحافظة على تقدم البورصة من الناحية التكنولوجية. كما بدأت البورصة فى تطوير مركز بيانات Data Center يستهدف التحوط ضد أى مخاطر تعوق عمل نظام التداول.

نشاط مكثف للترويج الخارجى لسوق المال المصرى

شهد العام تنظيم لقاءات مكثفة للبورصة مع عدد من أكبر مؤسسات المال فى العالم لتوضيح الفرص الاستثمارية فى السوق المصرى وتوضيح الصورة الحقيقية للاقتصاد المصرى. وكان من أهم هذه اللقاءات

البورصة المصرية

اللقاء الذى نظمه فى نيويورك بنك أوف نيويورك /ميرل لينش -والذى يُعد واحد من أكبر المؤسسات المالية فى العالم- والذى شهد لقاءات مكثفة لرئيس البورصة المصرية مع عدد من المؤسسات المالية تبلغ حجم استثماراتها تريليونات الدولارات.

كما نظم بنك HSBC العالمى فى نيويورك «اليوم المصرى لسوق المال» والذى دُعي إليه رئيس البورصة المصرية لاستعراض حركة التطوير الإيجابية التى شهدتها البورصة المصرية والأداء القياسى للسوق منذ يونيو 2013 وحضر اللقاء عدد من أكبر مدير صناديق الاستثمار والمحافظ فى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدد من أكبر الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

كما دعت بورصة ناسداك رئيس البورصة المصرية لدق جرس ختام جلسة التداول فى احتفالية حضرها قيادات بورصة ناسداك ومثلى مؤسسات عالمية مثل دويتشه بنك وجى بى مورجان ومورجان ستانلى. يذكر أن دق جرس الختام لبورصة ناسداك هو تقليد يُمنح للشخصيات رفيعة المستوى فى مجال المال والاستثمار.

كما شهد العام دعوة عدد من سفراء الدول الأجنبية فى مصر لزيارة قاعة التداول والإطلاع على أحدث التطورات الخاصة بالبورصة المصرية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات إلى السوق المصرى.

وختاماً.....

ما حققته البورصة المصرية خلال 2014 يدفع لبذل مزيداً من الجهد للمحافظة على هذا النجاح فى السنوات التالية وذلك وفقاً لخطة البورصة الاستراتيجية (2013-2017) وبما يضمن استمرار احتلال البورصة المصرية للمكانة التى تستحقها إقليمياً ودولياً. وستتركز جهود البورصة فى:

استمرار تطوير وتعميق البنية التشريعية والتنظيمية للسوق بما يهدف لتحقيق أكبر حماية للمستثمرين.

- استمرار العمل على تعميق مشاركة البورصة فى النمو الاقتصادى وتسهيل عمليات التكوين الرأسمالى.
- الحفاظ على التقدم التكنولوجى للبورصة المصرية ومواكبة أحدث التطورات العالمية.
- المزيد من الحوكمة والإدارة المؤسسية للبورصة المصرية مع الاستمرار فى الاستثمار فى البنية البشرية.
- توظيف علاقات البورصة الدولية والإقليمية لخدمة مصالح السياسة الخارجية والاقتصاد القومى.
- الترويج الداخلى والخارجى ليس فقط للبورصة المصرية ولكن لمناخ الاستثمار فى مصر بصفة عامة.
- التوسع فى الدور المجتمعى للبورصة المصرية وقيادة تحالفات لتعزيز العمل الاجتماعى.

احصائيات البورصة المصرية لعام 2014

المحتـــويـــات

- **أداء المؤشرات** 20
- أ. تطور مؤشرات السوق 20
- ب. تطور مؤشرات القطاعات 23
- **مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات الناشئة** 25
- **مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات العربية** 27
- **إجماليات التداول** 28
- أ. إجماليات السوق 28
- ب. إجماليات التداول للشركات المدرجة فى مؤشرات البورصة 33
- ج. إجماليات تداول شركات الوساطة المالية المرخص لها التداول عبر الإنترنت 33
- د. إحصائيات تداول الأوراق المالية المشتراة والمباعة في ذات الجلسة 34
- و. أداء الشركات المتداولة فى بورصة النيل 35
- **مضاعف الربحية والعائد على الكوبون** 37
- **تطور أعداد المستثمرين المسجلين فى السوق المصرى خلال عام 2014** 38
- **تعاملات المستثمرين خلال عام 2014** 39
- أ. تعاملات الأفراد والمؤسسات 39
- ب. تعاملات المصريين والأجانب 39
- **تطور حركة زيادات رؤوس الأموال والاكتتابات** 41
- أ. القيد الجديد وزيادات رؤوس الأموال 41
- ب. الطروحات الأولية (IPO) 42
- **أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في 2014** 44
- **رأس المال السوقى** 45
- **السندات** 47
- **شهادات الإيداع الدولية GDRs** 48
- **أداء المنتجات المشتقة لمؤشر EGX30 المتداولة بالخارج** 50

1. أداء المؤشرات

أ. تطور مؤشرات السوق

سجل السوق المصري أداء قوياً خلال عام 2014 بارتفاع اقترب من 32% خلال العام وذلك وفقاً لمؤشر EGX30. حيث بدأ السوق العام باستكمال الصعود القوى الذى بدائه منذ نهاية يونيو 2013. واستمر السوق فى الصعود بقوة حتى شارف على مستويات 10 الاف نقطة بنهاية الربع الثالث من العام ليتجاوز بذلك مستوياته فى الأزمة العالمية 2008.

إلا أن بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والتى أشارت إلى احتمالية تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى قد دفعت أسواق المال فى العالم إلى الهبوط بشكل كبير فى ذلك الوقت وهو ما أثر على السوق المصرى خلال شهر أكتوبر. ثم عاود السوق الصعود مرة أخرى بقوة ليعوض تلك التراجعات. إلا أن التراجعات الحادة لأسعار النفط فى ديسمبر وأثرها على الأسواق العالمية قد دفع السوق للتراجع مرة أخرى. إلا أن الأيام الأخيرة من العام شهدت تصاعداً مرة أخرى للمؤشرات ليغلق العام حول مستوى 9 الاف نقطة ويحافظ على نمو إجمالى للعام بلغ نحو 32%.

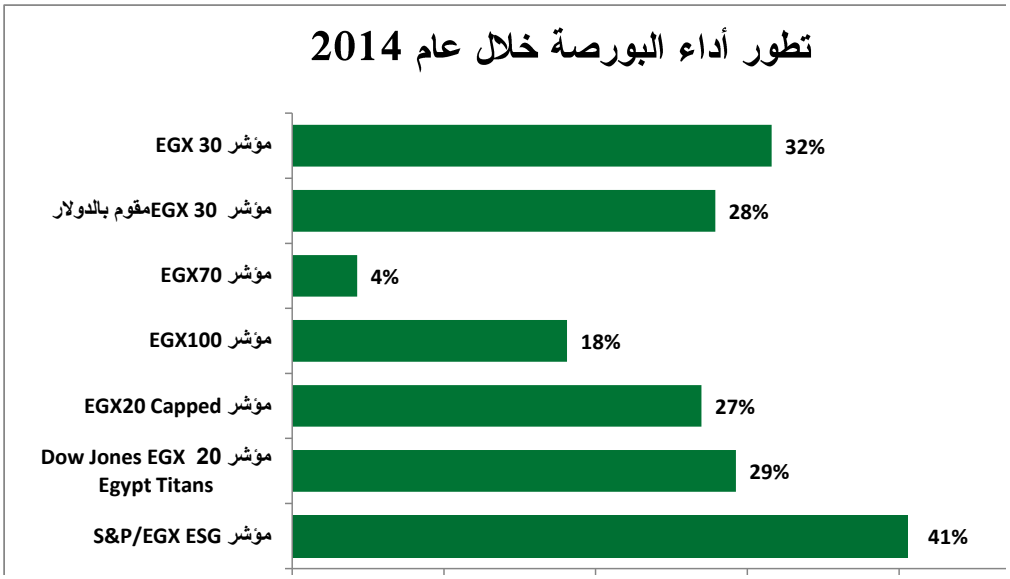

مؤشـرات الســوق | أداء المؤشـرات خـلال العـام

المؤشر	الفتح	أعلى قيمة	أقل قيمة	الإغلاق
مؤشر EGX 30 مقوم بالجنيه	6782.84	9,811.4	6,801.33	8,926.58
مؤشر EGX 30 مقوم بالدولار	3,317.81	4663.79	3322.55	4,243.19
مؤشر EGX 70	542.19	669.84	531.83	565.43
مؤشر EGX 100	923.15	1,189	931	1,090.46
مؤشر DJ EGX Egypt Titans 20	1,476.83	2,069.16	1,475.45	1,908.8
مؤشر S&P/EGX ESG	1,062.30	1,781	1,068	1,492.80
مؤشر EGX 20 Capped	7,899.74	11,708	7,907	10,030.70
مؤشر النيل	1,157	1,159	722.06	748.56

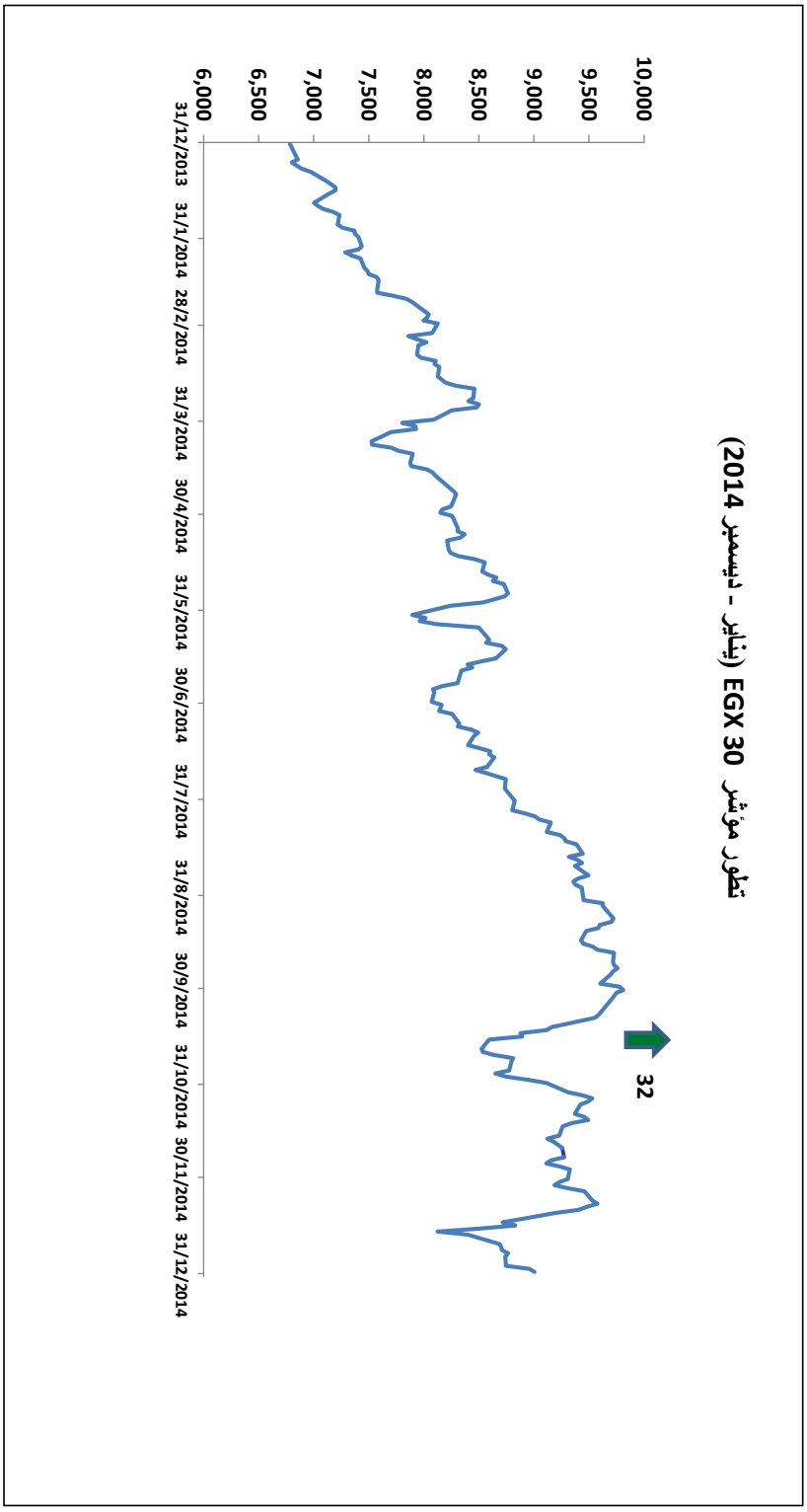
تطور مؤشر EGX 30 (يناير - ديسمبر 2014)
10,000
9,500
9,000
8,500
8,000
7,500
7,000
6,500
6,000
31/12/2013
31/1/2014
28/2/2014
31/3/2014
30/4/2014
31/5/2014
30/6/2014
31/7/2014
31/8/2014
30/9/2014
31/10/2014
30/11/2014
31/12/2014
32

ب. تطور مؤشرات القطاعات

- سجلت القطاعات المتداولة في البورصة تبايناً فى الأداء خلال تعاملات عام 2014. وكان أكثر القطاعات ارتفاعاً خلال العام قطاع الرعاية الصحية والأدوية وذلك بارتفاع بلغ 73%. تلاه قطاع العقارات في المركز الثاني محققاً نمو بلغ 63%. وقد احتل القطاع المرتبة الثالثة من حيث كمية التداول محققاً نحو 6 مليار ورقة مالية بقيمة بلغت 41 مليار جنيه.
- تلى ذلك قطاع المنتجات المنزلية والشخصية الذي سجل ارتفاعاً بنحو 55%. يليه في المركز الرابع قطاع البنوك بارتفاع بلغ 50%.
- بينما سجل قطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك) ارتفاعاً احتل به المركز الخامس بنحو 45% خلال العام. وقد احتل القطاع المرتبة الأولى من حيث كمية التداول محققاً نحو 17 مليار ورقة مالية بقيمة تزيد عن 47 مليار جنيه.
- ثم جاء بعد ذلك قطاع التشييد ومواد البناء مسجلاً ارتفاعاً بلغ 24%.
- وسجل قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات أقل ارتفاع بنحو 2%. وقد احتل القطاع المرتبة الخامسة من حيث كمية التداول محققاً نحو 3 مليار ورقة مالية بقيمة بلغت 9 مليار جنيه.
- ومن ناحية أخرى، حقق قطاع السياحة والترفيه انخفاضاً قدره 1%. وقد جاء القطاع فى المرتبة الرابعة من حيث كمية التداول محققاً نحو 4 مليار ورقة مالية بقيمة تقترب من 10 مليار جنيه.
- وتلى ذلك قطاع الاتصالات والذى سجل انخفاضاً بنحو 2%. وقد جاء القطاع فى المرتبة الثانية من حيث كمية التداول محققاً نحو 17 مليار ورقة مالية بقيمة 29 مليار جنيه.
- تلى ذلك قطاع الموارد الأساسية مسجلاً انخفاض قدره 8%.
- أما أعلى الانخفاضات لهذا العام فكانت من نصيب قطاعي الكيماويات والأغذية والمشروبات اللذان تراجعا بحوالي 9 % و 10 % على التوالي.

أداء مؤشرات القطاعات خلال 2014

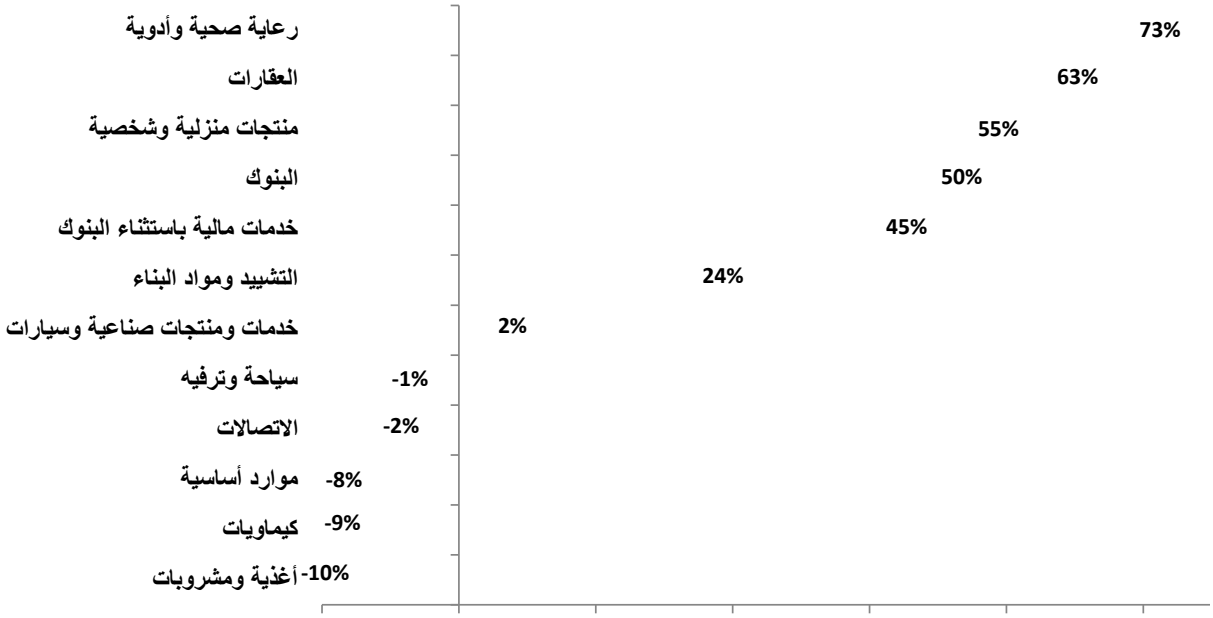

مؤشرات القطاعات | أنشط خمسة قطاعات من حيث كمية التداول فى 2014

القطاع	حجم التداول (بالمليار ورقة)	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	متوسط مضاعف الربحية 2014/12/31	متوسط العائد على الكوبون 2014/12/31
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	17	47	48.72	11.24
اتصالات	17	29	18.23	3.00
العقارات	6	41	43.23	8.40
سياحة وترفيه	4	10	-	5.12
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	3	9	23.25	10.26

2. مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات الناشئة

سجلت البورصة المصرية أداءً جيداً مقارنة بأداء الأسواق الأخرى خلال العام الحالى وذلك بالرغم من الظروف الصعبة سواء الاقتصادية أوالسياسية التى شهدها عام 2014 . فوفقاً لمؤشر مؤسسة مورجان ستانلي للسعر (MSCI Price Index-IMI) -والذى يتضمن الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من حيث رأس المال- فقد جاءت البورصة المصرية فى مقدمة الأسواق الناشئة خلال 2014، بارتفاع يقترب من 26%. كما حافظت على نفس الأداء القوى وفقاً لمؤشرات ستاندرد آند بورز.

معدل التغير في مؤشر أسعار مورجان ستانلي (MSCI-IMI) للأسواق الناشئة مقوم بالدولار الأمريكي خلال 2014

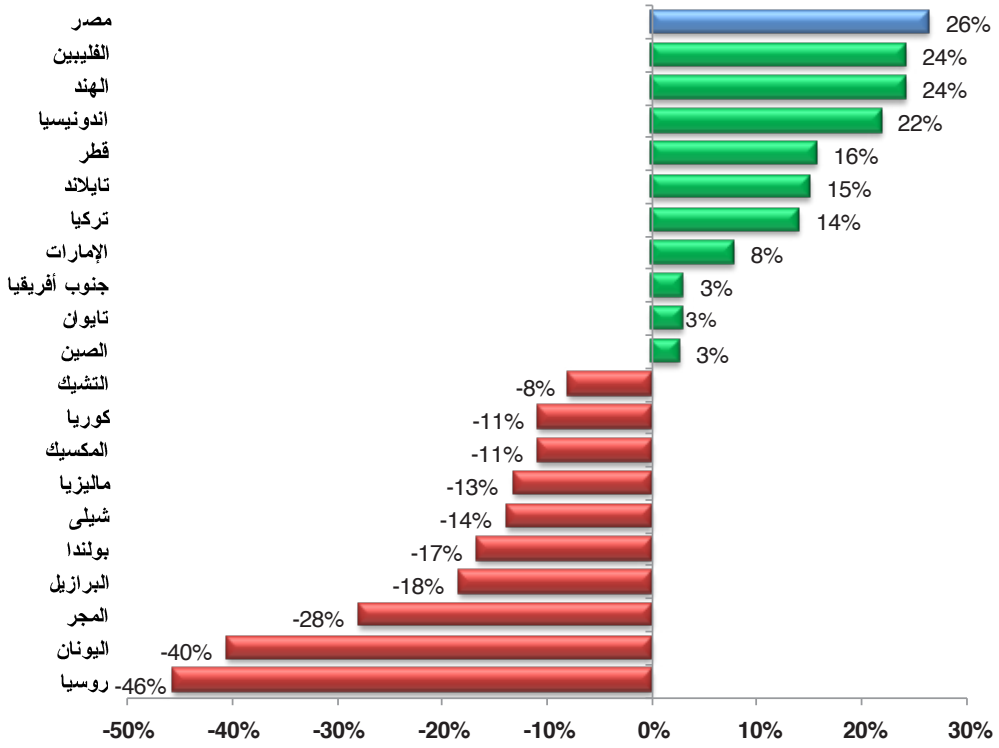

المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة مورجان ستانلي - حتى 30 ديسمبر 2014

أداء المؤشرات | أداء مؤشرات ستاندرد آند بورز للأسواق العالمية وفقاً للمنطقة خلال 2014

المؤشر	التغير (%)
مؤشر S&P المركب للبلاد العربية	-1%
المؤشر السعري S&P/IFCI لمنطقة أوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا بالدولار	-16%
المؤشر السعري S&P/IFCI لمنطقة أسيا بالدولار	3%
المؤشر السعري S&P/IFCI لأوروبا بالدولار	-31%

المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة ستاندرد آند بورز

3. مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات العربية

استطاعت البورصة المصرية أن تتصدر كافة الأسواق العربية خلال عام 2014، بارتفاع قدره 32%، وبفارق كبير عن أقرب البورصات إليها، وذلك بالرغم من موجة التراجعات الحادة التى شهدتها جميع البورصات العربية فى نهاية العام، وذلك عقب انخفاض أسعار النفط، كما يبدو من الشكل التالى.

أداء مؤشرات البورصات العربية خلال عام 2014

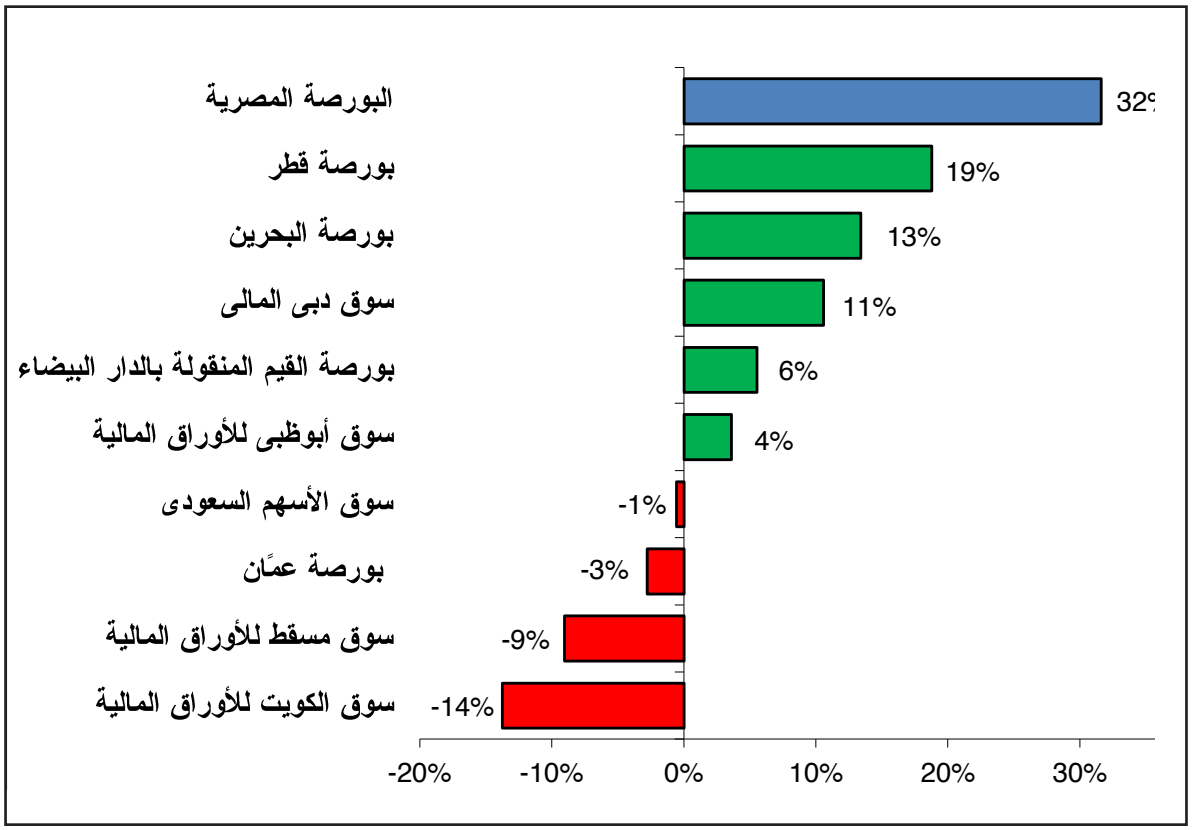

المصدر: رويترز

4. إجماليات التداول

أ. إجماليات السوق

شهدت معدلات التداول التى سجلتها البورصة المصرية عام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً لتسجل أعلى مستوياتها منذ 2010. حيث حققت قيمة تداول قدرها 291 مليار جنيه مقارنة بنحو 162 مليار جنيه خلال العام الماضي. كما قفزت أحجام التداول خلال العام لتحقق نحو 57 مليار ورقة مالية وهو أعلى مستوى تحقق للبورصة المصرية على مر تاريخها. وهو ضعف المتحقق فى 2013. ويقترب من المتحقق فى 2012-2013 مجتمعين. والجدير بالذكر أنه للمرة الأولى تزيد كمية التداول عن ضعف كميات التداول المحققة قبل الأزمة العالمية وهى أعلى مستويات حققتها البورصة سابقاً. هذا وقد سجلت عدد العمليات ما يزيد عن 7.3 مليون عملية خلال هذا العام وهو أيضا أعلى مستوى للتعاملات منذ 2010.

وتفصيلاً لما سبق فقد استحوذت قيمة التداول في السوق الرئيسى على غالبية التداول فى السوق مسجلة 265 مليار جنيه خلال العام الحالى مقارنة بنحو 146 مليار جنيه خلال عام 2013. كما سجلت كمية التداول للسوق الرئيسى نحو 56 مليار ورقة مالية مقارنة بنحو 27 مليار ورقة مالية فى عام 2013. والجدير بالذكر أن قيمة التداول فى الأسهم (فقط) بعد استبعاد الصفقات قد سجلت ما يزيد عن 189 مليار جنيه ولكن مع ذلك يظل أعلى مستوى لقيم التعاملات منذ 2010 ويزيد بأكثر من 102 مليار جنيه عن قيم التعاملات المحققة فى 2013. ويقترب من إجمالى قيم التداول المنفذة فى 2012-2013 مجتمعة.

أما سوق خارج المقصورة فقد حقق قيمة تداول تزيد عن 25 مليار جنيه مقارنة بنحو 15 مليار جنيه العام الماضى. بينما سجل سوق خارج المقصورة كمية تداول بلغت 1.3 مليار ورقة مالية خلال 2014 مقارنة بنحو 1.7 مليار ورقة مالية خلال العام الماضى.

هذا وقد حافظت بورصة النيل (سوق الشركات المتوسطة والصغيرة) على مستويات جيدة من إجماليات التداول حيث حققت قيمة تداول قدرها 784 مليون جنيه خلال عام 2014 مقارنة بنحو 748 مليون جنيه العام الماضى. كما سجلت كمية تداول بلغت 263 مليون ورقة مالية خلال العام الحالى مقارنة بنحو 254 مليون ورقة مالية خلال عام 2013.

بينما ارتفع رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى ليصل إلى 500 مليار جنيه فى نهاية عام 2014 مقارنة بنحو 427 مليار جنيه فى نهاية العام الماضى بارتفاع قدره 17% وبما يمثل حوالى 25% من الناتج المحلى الإجمالي.

هذا وقد ارتفع معدل الدوران للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى (بعد استبعاد الصفقات) خلال هذا العام بشكل ملحوظ ليسجل 38% وهو الأعلى منذ عام 2010 مما يعكس عودة السيولة بقوة للسوق المصرى مرة أخرى.

مؤشرات البورصة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أولاً: إجماليات التداول						
كمية التداول (بالمليار)	36.6	33	18.5	34	29	57
السوق الرئيسى	28.6	28	16.9	33	27	56
بورصة النيل^	-	0.02	0.03	0.08	0.3	0.3
خارج المقصورة	8.0	5	1.6	1.4	1.7	1.3
قيمة التداول (بالمليار جنيه)	448.2	321	148	185	162	291
السوق الرئيسى	333.5	273	130.5	166.5	146.1	265
بورصة النيل^	-	0.20	0.19	0.25	0.75	0.8
خارج المقصورة	114.7	48	17.5	18.3	15.1	25
عدد العمليات (بالمليون)	14.6	10	5.6	6.2	4.8	7.3
السوق الرئيسى	13.5	10	5.5	6.2	4.7	7.2
بورصة النيل^	-	0.005	0.01	0.03	0.1	0.11
خارج المقصورة	1.1	0.4	0.06	0.04	0.02	0.06
متوسط قيمة التداول اليومي (بالمليون جنيه)	1,822	1,300	716	755	666	1,192
السوق الرئيسى	1,356	1,105	630.6	679	601	1,084
بورصة النيل^	-	1.4	0.9	1	3	3
خارج المقصورة	466	194	84.5	75	62	104
معدل دوران السهم (%) **	*50	*41	*32	*29	*21	*38
عدد أيام التداول	249	247	^^207	245	243	244
ثانياً: أداء الشركات المقيدة فى السوق الرئيسى						
عدد الشركات المقيدة	306	212	213	213	212	214
متوسط حجم الشركة (بالمليون جنيه) ***	1,633	2,302	1,378	1,763	2,013	2,337
عدد الشركات المتداولة	289	211	204	204	206	206
نسبة الشركات المتداولة من إجمالى الشركات المقيدة (%)	94	99	96	96	97	96
رأس المال السوقى نهاية العام (بالمليار جنيه) ****	500	488	294	376	427	500
رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	41	40	19	24	21	25
نصيب الأجانب غير العرب فى إجمالي قيمة التداول (%)^^^	15	21	29	20	19	13
نصيب العرب فى إجمالي قيمة التداول (%)^^^	7	8	7	8	8	8
ثالثاً: أداء الشركات المقيدة فى بورصة النيل						
عدد الشركات المقيدة	6	16	19	22	24	33
عدد الشركات المتداولة	-	13	13	16	21	25
رأس المال السوقى نهاية العام (بالمليار جنيه) ****	-	1	1.04	1.05	1.4	1.1

السوق الرئيسى يشمل الأسهم، السندات وصناديق الاستثمار

* بعد استبعاد الصفقات

** معدل دوران السهم = قيمة تداول الأسهم المقيدة / رأس المال السوقي في نهاية العام

*** متوسط حجم الشركة = رأس المال السوقى فى نهاية العام/عدد الشركات المقيدة

**** رأس المال السوقي= عدد الأسهم المقيدة x سعر السوق في نهاية العام

قيمة وحجم التداول الشهري خلال 2014

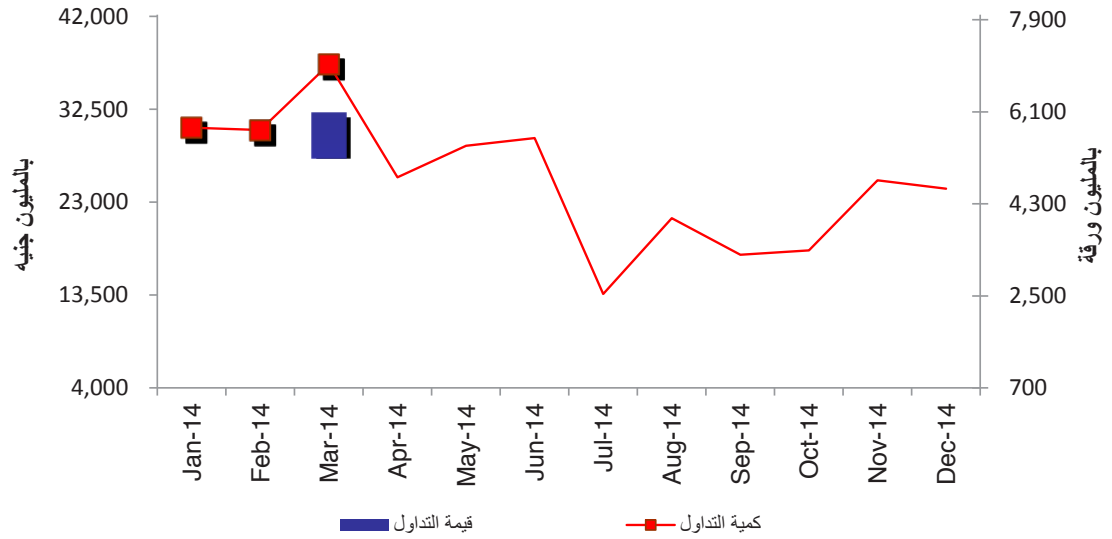

- تم استبعاد الصفقة التى تم تنفيذها علي أسهم شركة بروة مصر العقارية فى سوق خارج المقصورة (سوق الصفقات) فى 19 يونيو 2014 - بقيمة 11.6 مليار جنيه وبإجمالى عدد أسهم 50 مليون سهم - من إجماليات التداول لهذا الشهر.

قيمة وحجم التداول خلال الفترة (2009-2014)

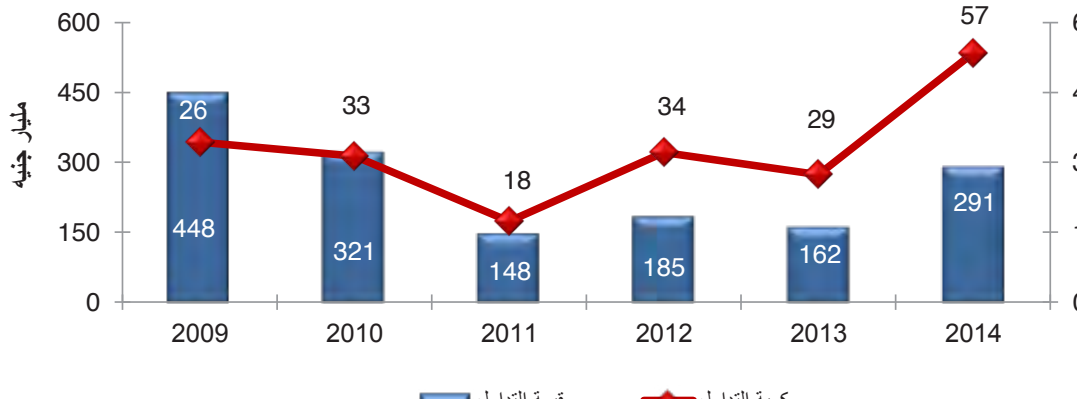

الشركات المقيدة والمتداولة خلال الفترة (2009-2014)

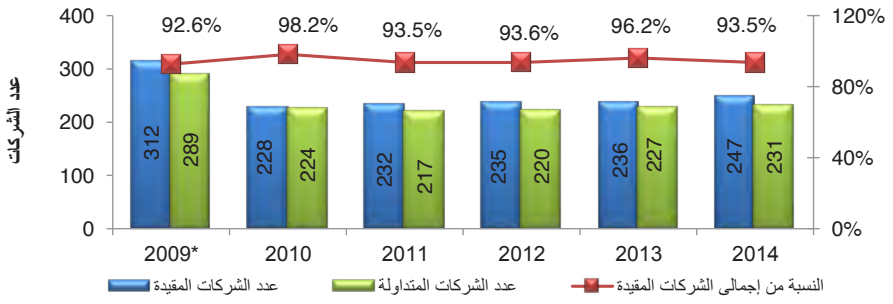

* تم قيد 6 شركات فى بورصة النيل خلال عام 2009، بينما تم بدء التداول فى بورصة النيل اعتباراً من 2010/6/3.

ب. إجماليات التداول للشركات المدرجة فى مؤشرات البورصة

	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	حجم التداول (بالمليار ورقة)	عدد العمليات (بالمليون)
EGX 30	138	40	4
EGX 70	26	5	2
EGX 100	164	46	6

إجماليات التداول الرئيسية للشركات المدرجة في مؤشرات البورصة كنسبة
من إجماليات تداول الأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى

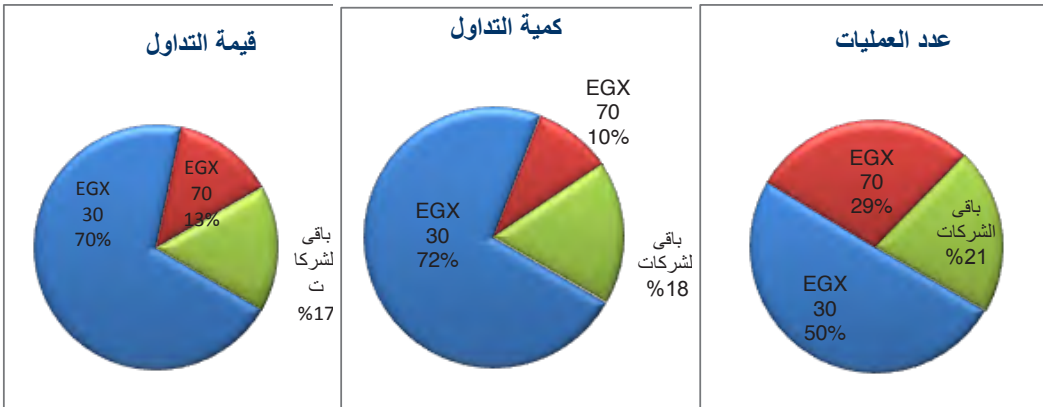

ج. إجماليات تداول شركات الوساطة المالية المرخص لها التداول عبر الإنترنت

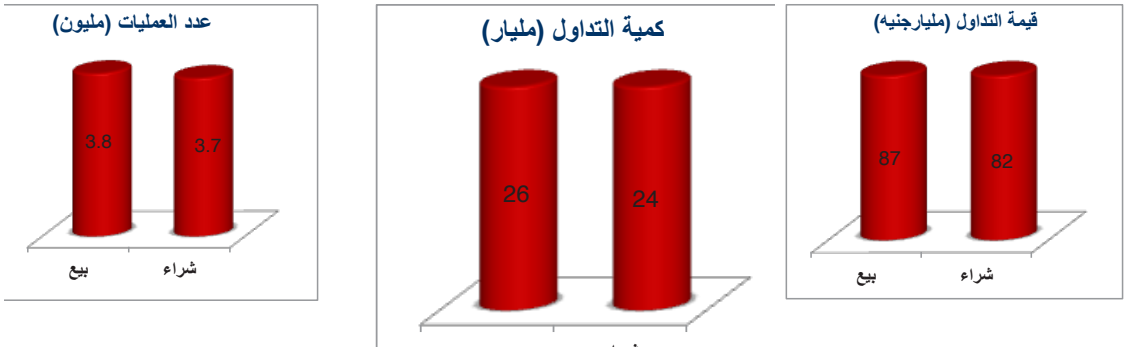

د. إحصائيات تداول الأوراق المالية المشتراة والمباعة في ذات الجلسة

بلغت إجمالي كمية الأوراق المالية المتداولة وفقاً لنظام الأوراق المالية المشتراة والمباعة في ذات الجلسة خلال عام 2014 نحو 6 مليار ورقة مالية والذى يمثل 11% من إجمالى كمية التداول للأسهم المقيدة. بينما بلغت قيمة التداول وفقاً لهذا النظام نحو 17 مليار جنيه تم تنفيذها من خلال حوالى 700 ألف عملية. مستحوذاً على 8% من إجمالى قيمة التداول و10% من إجمالى عدد العمليات.

إجماليات التداول لنظام البيع والشراء في ذات الجلسة خلال 2014

	حجم التداول (بالمليار ورقة)	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	عدد العمليات (بالمليون)
إجمالي الشركات المسموح لها بالتداول وفقاً للنظام	6	17	0.7
النسبة من إجمالى الأسهم المقيدة	11%	8%	10%

اسم الورقة (أسهم فقط)	حجم التداول (بالمليار ورقة)	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	سعر الإغلاق فى نهاية 2013 (بالجنيه)	سعر الإغلاق فى نهاية 2014 (بالجنيه)
أوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا القابضة	15.3	19.2	0.77	1.32
مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	8.8	11.7	0.73	1.28
المصرية للمنتجعات السياحية	3.5	5.7	1.13	1.22
بالم هيلز للتعمير	3.1	11.9	2.62	4.13
العربية للاستثمارات والتنمية القابضة	2.9	5.7	1.40	1.73
القلعة للاستشارات المالية - أسهم عادية	2.0	8.5	3.47	2.89
الكابلات الكهربائية المصرية	1.8	2.6	0.86	1.22
جلوبال تليكوم القابضة	1.3	6.5	4.71	4.07
العربية لحليج الأقطان	1.3	7.2	4.34	3.81
الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقارى	1.3	3.0	1.93	1.58

و. أداء الشركات المتداولة فى بورصة النيل

ارتفع عدد الشركات المقيدة فى بورصة النيل إلى نحو 33 شركة مقارنة بنحو 24 شركة لعام 2013، أى بزيادة 9 شركات هذا العام وهى من أعلى معدلات الزيادة السنوية منذ بدء التداول فى السوق. وقد شهدت بورصة النيل أداءً جيداً خلال العام حيث حققت قيمة تداول قدرها 784 مليون جنيه خلال عام 2014، كما سجلت كمية تداول بلغت 263 مليون ورقة مالية. وقد بلغ رأس المال السوقى للشركات المقيدة فى بورصة النيل نحو 1.1 مليار جنيه فى نهاية العام.

هذا وقد شهدت بورصة النيل مستويات سيولة عالية بالنسبة لحجم وعدد الشركات المقيدة فى هذا السوق. حيث سجلت بورصة النيل معدل دوران بلغ 72% خلال العام وهو معدل قياسى إذا ما قُورن بمعدلات السيولة فى السوق الرئيسى والتى تدورحول 38%.

اسم الورقة (أسهم فقط)	حجم التداول (بالمليون ورقة)	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	رأس المال السوقى 31 ديسمبر 2014 (مليون جنيه)	سعر الإغلاق فى 31 ديسمبر 2014 (بالجنيه)
الموشر للبرمجيات ونشر المعلومات	42	49	7	0.71
يونيفرت للصناعات الغذائية	53	93	79	1.33
مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار العقارى	30	77	88	2.21
بى اى جى للتجارة والاستثمار	59	124	34	1.14
بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات	7	19	6	1.61
الدولية للصناعات الطبية ايكمي	12	56	16	2.81
الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد	3	12	23	2.84
المصرية الكويتية للاستثمار والتجارة	7	14	28	1.38
الاخوة المتضامنين للإستثمار العقاري والأمن الغذائي	3	8	7	1.82
البدر للبلاستيك	8	40	12	1.59
الاولي للاستثمار والتنمية العقارية	5	16	8	1.60
المصرية لنظم التعليم الحديثة	9	119	120	13.45
يوتوبيا للاستثمار العقارى والسياحى	2	13	21	7.14
انترناشيونال بزنيس كوربوريشن للتجارة والتوكيلات التجارية	2	16	22	5.42
مصر انتركوننتال لصناعة الجرانيت والرخام (ايجى ستون)	1	5	42	4.80
فاروتك لانظمة التحكم والاتصالات	0.6	15	16	16.25
فرتيكا للبرمجيات	1	11	4	3.08
اميكو ميديكال للصناعات الطبية	2	35	55	16.60
ريفا فارما	0.2	9	112	*7.00
الدولية للأسمدة والكيماويات	4	33	51	3.40
المصرية للبطاقات	0.0013	0.06	94	43.74
العروبة للتجارة والتعدين والتوريدات	0.0005	0.02	62	41.53
فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات	0.7	7	81	5.42
ديفكو – الدولية للثلج الجاف 2	3	10	12	1.71

* السعر بالدولار

• تم التداول على حق الاكتتاب لشركة بي أي جي للتجارة والاستثمار بحجم تداول بلغ 8 مليون ورقة وقيمة تداول تقدر بـ 2 مليون جنيه.

5. مضاعف الربحية والعائد على الكوبون

سجلت البورصة المصرية مضاعف ربحية بلغ نحو 20.2 مرة فى نهاية العام مقارنة بنحو 15.2 مرة فى بداية 2014. كما سجلت معدل عائد على الكوبون قدره 9.3% فى نهاية العام الحالى مقارنة بنحو 6.2% فى بداية العام. ويوضح الشكلين التاليين تطور مضاعف الربحية والعائد على الكوبون فى البورصة المصرية خلال عام 2014.

مضاعف الربحية فى البورصة المصرية خلال عام 2014*

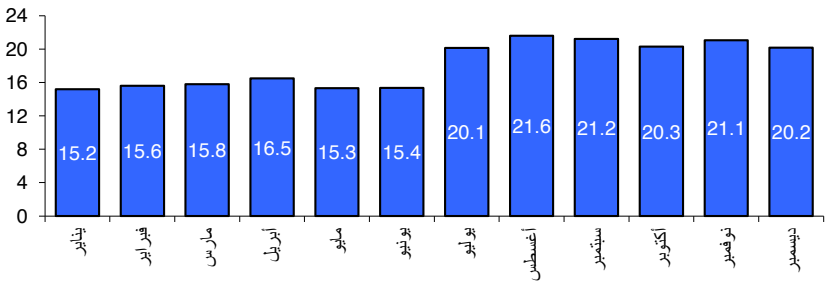

* للشركات الأكثر نشاطاً

العائد على الكوبون فى البورصة المصرية خلال عام 2014*

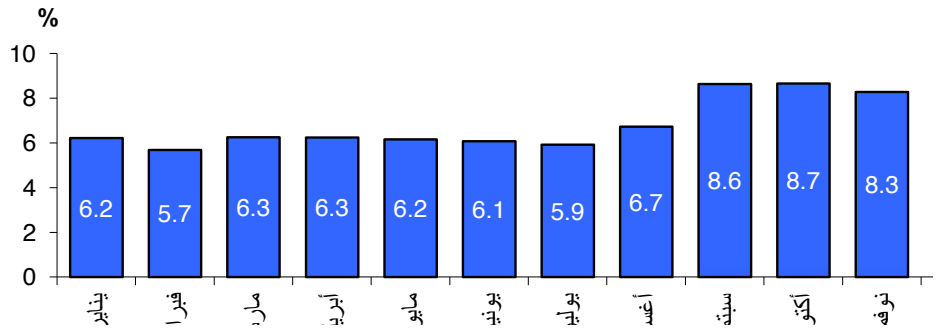

* للشركات الأكثر نشاطاً

6. تطور أعداد المستثمرين المسجلين فى السوق المصرى خلال عام 2014

واصل السوق المصري جذب المستثمرين الجدد حيث شهد العام تسجيل ما يزيد عن 21 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 16 ألف مستثمر فى 2013، بمعدل نمو بلغ 32%، وهو ما يعود إلى جهود البورصة الترويجية فى هذا الشأن بالإضافة إلى عودة الثقة مرة أخرى في السوق المصري.

أما على مستوى المؤسسات فقد دخل إلى السوق أكثر من 1100 مؤسسة للاستثمار، وكان أغلبية المؤسسات التي دخلت حديثاً إلى السوق المصري هي مؤسسات أجنبية وذلك بنسبة 69%.

إجمالى عدد المستثمرين الجدد المسجلين فى البورصة خلال 2014 مقارنة بعام 2013

	أفراد		مؤسسات		المجموع	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014
مصريين	14,451	19,239	242	287	14,693	19,526
عرب	463	495	75	75	538	570
أجانب	192	663	884	815	1,076	1,478
الإجمالي	15,106	20,397	1,201	1,177	16,307	21,574

7. تعاملات المستثمرين خلال عام 2014

أ. تعاملات الأفراد والمؤسسات

استحوذ الأفراد خلال عام 2014 على النسبة الأكبر من قيمة التعاملات في السوق، حيث مثلت نسبة تعاملاتهم نحو 71% من إجمالي التعاملات فى السوق مقابل 29% للمؤسسات.

وقد اتجهت المؤسسات للشراء حيث بلغت صافى مشترياتهم نحو 3 مليار جنيه خلال عام 2014 وذلك مقارنة بصافى شراء قدره 1 مليار جنيه خلال عام 2013 وذلك بعد استبعاد الصفقات والسندات.

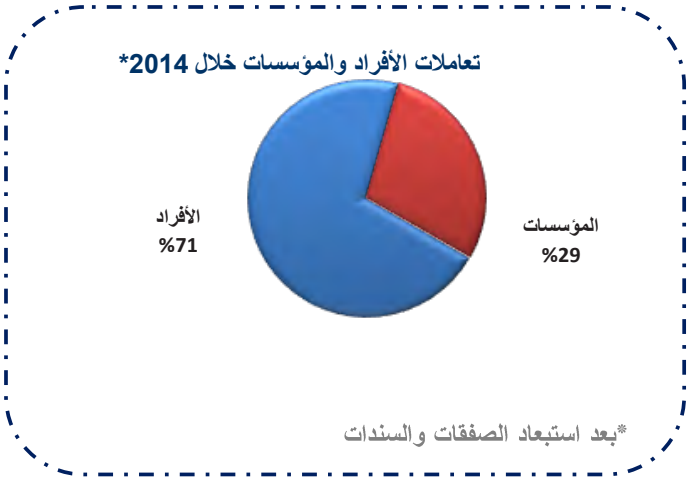

ب. تعاملات المصريين والأجانب

استحوذ الأجانب على نحو 21% من إجمالي التعاملات فى السوق خلال العام الحالى، حيث استحوذ المستثمرون الأجانب غير العرب على نحو 12.8% من إجمالى التعاملات فى البورصة، بينما استحوذ العرب على 8% من تعاملات السوق وذلك بعد استبعاد الصفقات والسندات. وواقع الأمر أن متوسط قيمة تعاملات الأجانب في السوق قد ارتفعت بشكل كبير حيث قفزت إلى 40 مليار جنيه مقارنةً ب 24 مليار جنيه العام الماضي.

وقد حقق المستثمرون الأجانب فى السوق المصرى خلال العام 2014 تعاملات قياسية وتجاوز صافيها 3.4 مليار جنيه مصرى وهو العام الأول الذى تسجل فيه تعاملات الأجانب صافى شراء منذ ثورة 2011. ويمكن القول أن صافى مشتريات المستثمرين الأجانب هذا العام قد عادلت كافة صافى مبيعاتهم التى خرجت خلال العامين الأخيرين.

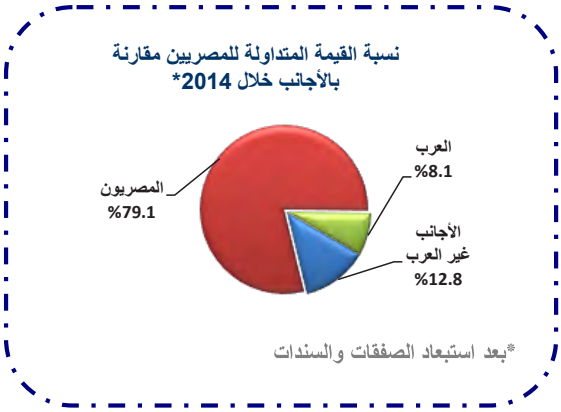

وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية الوافدة، فقد استحوذ العرب على النصيب الأكبر من تعاملات الأجانب في السوق المصري بنسبة 39% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال عام 2014 بعد استبعاد الصفقات والسندات، بينما بلغ نصيب أوروبا نحو 36% ثم أمريكا وكندا بنسبة 16% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال العام الحالي.

وعلى مستوى الدول فقد استحوذت كل من بريطانيا والسعودية على نحو 22% و20% على التوالى من إجمالي تعاملات الأجانب خلال عام 2014، تلاهما أمريكا بنصيب يصل إلى 15% من إجمالي تعاملات الأجانب بعد استبعاد الصفقات والسندات .

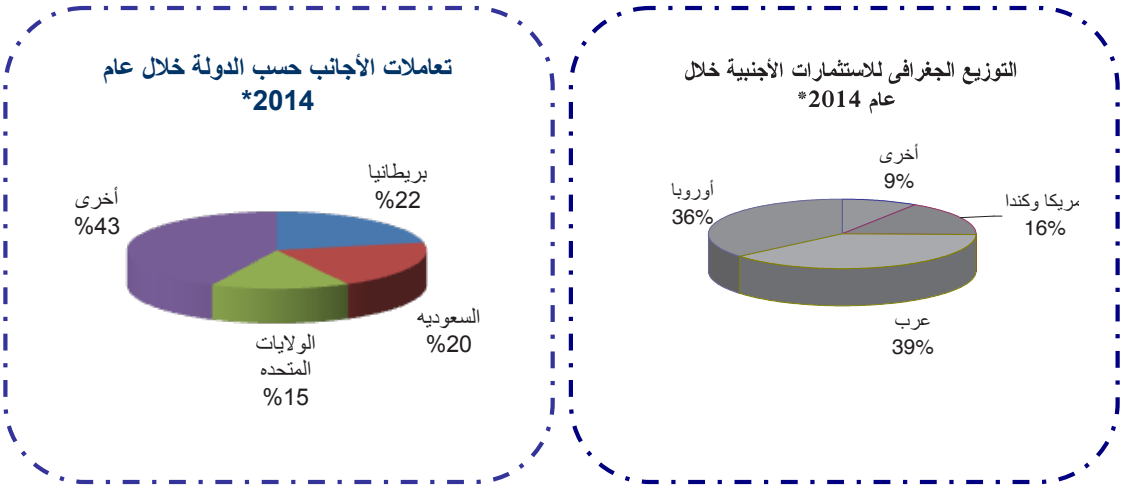

*بعد استبعاد الصفقات والسندات

8. تطور حركة زيادات رؤوس الأموال والاكتتابات

أ. القيد الجديد وزيادات رؤوس الأموال

تم قيد 13 شركة جديدة فى عام 2014 برأسمال قدره 1.9 مليار جنيه مقابل 9 شركات جديدة تم قيدها العام الماضى برأسمال قدره 197 مليون جنيه. بينما تم شطب شركة واحدة خلال العام الحالى بقيمة 27 مليون جنيه مقارنة بنحو 4 شركات تم شطبها خلال عام 2013 بقيمة 753 مليون جنيه.

من ناحية أخرى، فقد شهد العام نمواً ملحوظاً فى زيادات رؤوس الأموال حيث قامت 45 شركة بزيادة رؤوس أموالها بقيمة تقدر بنحو 9.3 مليار جنيه خلال 2014، وهو أعلى معدل متحقق منذ 2011، ويزيد بنحو 86% عن المتحقق فى 2013، ويزيد عن إجمالى الزيادات فى 2012 و2013 مجتمعين ونحو ثمانى أضعاف

المتحقق فى 2012. وبذلك يكون إجمالى التمويل المتوفر للاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات الأخيرة ما يزيد عن 100 مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك فقد وافقت البورصة على زيادة رؤوس أموال لشركات أخرى بقيم تبلغ حوالى 2.5 مليار جنيه ومن المتوقع أن تُنهى الشركات إجراءات هذه الزيادات فى بدايات 2015. مما يعنى أن إجمالى الموافقات التى تمت هذا العام تقترب من 12 مليار جنيه.

وتبلغ عدد الشركات التى قامت بتنفيذ الزيادة فى رأس المال أو تقدمت للحصول على زيادة فى رأس المال خلال العام الحالى 72 شركة وهو أعلى عدد شركات يقوم بزيادة رأسماله منذ الأزمة العالمية فى 2008. وإذا تم نسبته لعدد الشركات المقيدة فهو يعنى أن 30% من الشركات المقيدة تقريباً لديها خطط توسعية خلال العام الحالى وهو من أعلى المعدلات فى تاريخ البورصة المصرية.

جدول القيد خلال عامى 2013 و2014

	2013		2014	
	عدد الشركات	إجمالي القيمة (مليون جنيه)	عدد الشركات	إجمالي القيمة (مليون جنيه)
القيد الجديد	9	197	13	1,917
زيادات رؤوس الأموال	24	4,999	45	9,287
الشطب	4	753	1	27

ب. الطروحات الأولية (IPO)

شهد عام 2014 عودة الطروحات مرة أخرى، حيث شهدت البورصة المصرية خمسة طروحات خلال تلك الفترة بلغت قيمتها 856 مليون جنيه. وقد جاء فى مقدمة تلك الطروحات الطرح العام لشركة العربية للأسمنت والذى تم تغطيته بنحو 18.5 مرة، تلاه الطرح العام لشركة مصر الوطنية للصلب - عتاقة والذى تم تغطيته بنحو 5 مرات. كما قامت شركة سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية بطرح أسهمها فى البورصة، وقد تم تغطية هذا الطرح بنحو 25 مرة.

الطروحات الاولية (IPO) خلال عام 2014

الشركة	تاريخ الطرح	الكمية المطروحة (مليون سهم)	القيمة (مليون جنيه)	عدد مرات تغطية الطرح
العربية للأسمنت	مايو 2014	85.2	766.8	18
مصر الوطنية للصلب – عتاقة	يناير 2014	3.0	58.2	5
سبأ الدولية للادوية والصناعات الكيماوية	مايو 2014	2.7	21.4	25
الدولية للثلج الجاف–ديفكو	يونيو 2014	1.4	5.5	3
جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحي	يناير 2014	0.2	4.0	27
الإجمالى			**855.8**	

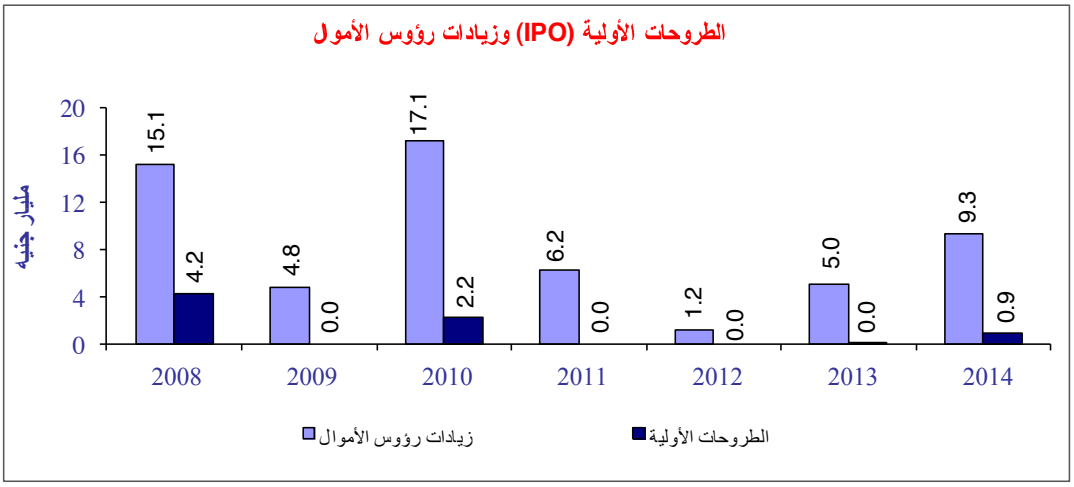

9. أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في 2014

بلغ عدد صفقات الاستحواذ المنفذة خلال العام الحالى 5 صفقات بقيمة 435 مليون جنيه، مقابل صفقتان بقيمة 28 مليار جنيه مصري في 2013. ويأتى فى مقدمتها صفقة بيع 19.4% من شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج بقيمة 154 مليون جنيه تقريباً لشركة ام تى ام باكدجينج 2NV. تليها صفقة بيع 50% من شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية بقيمة 111 مليون جنيه لشركة Social Impact Capital LTD. كما سجل نظام الصفقات ذات الحجم الكبير عمليات بقيمة 5.5 مليار جنيه خلال العام.

أهم صفقات الاستحواذ خلال عام 2014

	المشترى	الورقة المالية	التاريخ	%	القيمة مليون جنيه
1	ام تى ام باكدجينج 2	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	سبتمبر-14	19.4	153.94
2	Social Impact Capital LTD	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	ابريل-14	50	110.95
3	Crede Healthcare LTD	مستشفى القاهرة التخصصي	يوليو-14	52	106.75
4	TVM Healthcare Acquisition Limited 3	أميكو ميديكال للصناعات الطبية	ديسمبر-14	57.8	32.47
5	العرفة للاستثمار في صناعة الملابس الجاهزة	جولدن تكس للاصواف	فبراير-14	43.9	30.703

10. رأس المال السوقى

سجل رأس المال السوقي ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2014 حيث تجاوز حاجز نصف تريليون جنيه ليصل إلى أعلى مستوياته منذ 2009. وقد ارتفع رأس المال السوقي إلى نحو 500 مليار جنيه في نهاية العام، بزيادة قدرها 73 مليار جنيه خلال 2014 وحدها، وبنحو 124 مليار جنيه منذ 2013. كما ارتفع بنحو 178 مليار جنيه منذ 30 يونيو 2013.

هذا وقد سجل رأس المال السوقي نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالى، كما هو موضح بالجدول، والشكل التالي يوضح تطور رأس المال السوقي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

أ. تطور رأس المال السوقى خلال 2014

بالمليار جنيه	31/12/2014	31/12/2013	نسبة التغير
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى	500	427	%17
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة فى بورصة النيل	1.1	1.4	%23-
إجمالي رأس المال السوقي للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	25%	21%	

– الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذا الجدول هو 1997.6 مليار جنيه لعام 2014/2013 (رقم مبدئي) ومصدره وزارة التنمية الاقتصادية

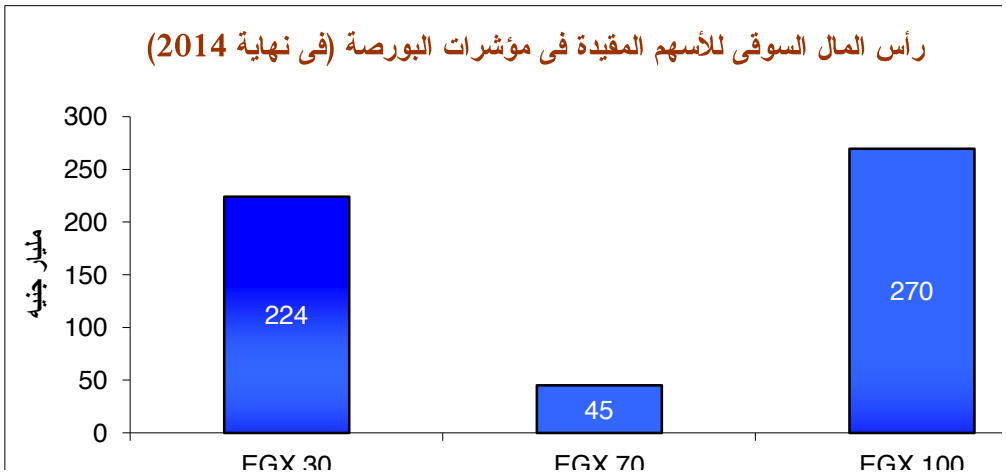

ب. رأس المال السوقي للقطاعات

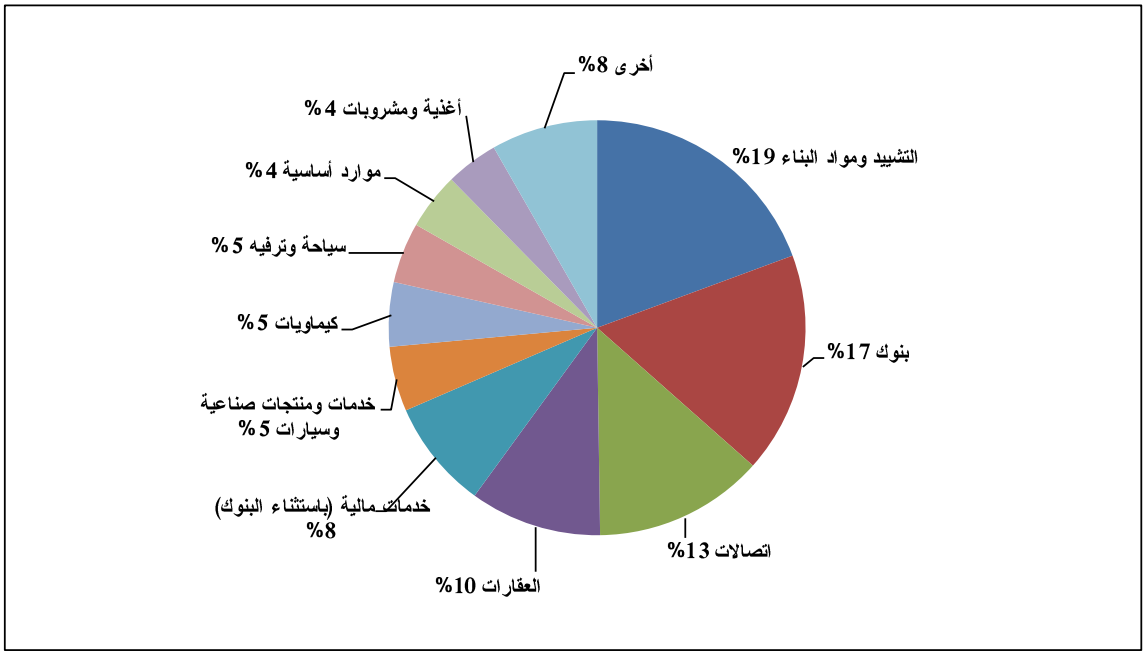

11. السندات

شهد تعاملات سوق السندات أعلى مستوى فى تاريخها خلال 2014، حيث سجلت اجماليات التداول نحو 67 مليار جنيه مصري مقارنة بنحو 29 مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضى. كما بلغ حجم التداول للسندات نحو 65 مليون سند مقابل 28 مليون سند خلال العام الماضي.

وكالمعتاد فقد استحوذت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين على غالبية قيمة وحجم التداول للسندات. أما عن سندات الشركات فقد حققت ارتفاعاً كبيراً نسبياً فى احجام التداولات ايضاً مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت قيمة التداول نحو 44 مليون جنيه مقارنة بنحو 19 مليون جنيه خلال العام الماضي. وسجلت السندات ذاتها كمية تداول بلغت نحو 303 ألف سند مقابل 184 ألف سند العام الماضي.

إجماليات التداول للسندات خلال عام 2014

	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالألف)
سندات حكومية	**67,162.8**	**64,669.4**
سندات الخزانة (طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين)	67,162.8	64,669.4
سندات الإسكان	0.000	0.0
سندات شركات	**43.5**	**303.1**
إجمالي	**67,206.3**	**64,972.5**

12. شهادات الإيداع الدولية GDRs

شهدت أسعار شهادات الإيداع الدولية أداءً متفاوتاً خلال عام 2014. حيث تصدرت شهادات الإيداع الدولية لشركة اوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا القابضه الارتفاعات بارتفاع قدره 81% تلاه المجموعة المالية هيرمس بارتفاع قدره 78% ثم جاءت شهادات الإيداع الدولية للبنك التجاري الدولي-مصر و السويس للأسمنت بارتفاع قدره 49% و24% علي التوالي. وعلى الجانب الأخر فقد سجلت شهادات جلوبال تليكوم القابضة والمصرية للاتصالات واوراسكوم للإنشاء والصناعة وبالم هيلز للتعمير انخفاضات بحوالي 18% و30% و35% و69%. على التوالي كما هو موضح من الجدول التالي.

أسعار بعض شهادات الإيداع الدولية خلال عام 2014

	معدل الاستبدال *	سعر الإقفال (بالدولار) 2013/12/31	سعر الإقفال (بالدولار) 2014/12/30	التغير (%)
اوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا القابضه	0.2	0.48	0.87	81.25%
المجموعة المالية هيرمس	0.5	2.25	4	78.17%
البنك التجاري الدولي/ مصر	1	4.49	6.67	48.55%
السويس للأسمنت	1	3.65	4.51	23.56%
جلوبال تليكوم القابضة	0.2	3.35	2.74	-18.21%
المصرية للاتصالات	0.2	9.99	7.01	-29.79%
اوراسكوم للإنشاء والصناعة	1	37	24.1	-34.86%
بالم هيلز للتعمير	0.2	4.8	1.5	-68.75%

* يمثل عدد شهادات الإيداع الدولية بالنسبة لكل سهم
- أسعار إقفال شهادات الإيداع الدولية والأسهم المحلية معدلة بقرارات المساهمين (corporate actions).

المصدر: رويترز

مؤشربنك أوف نيويورك ميلون لشهادات الإيداع الدولية المصرية

يوضح الشكل التالى أداء مؤشر شهادات الإيداع الدولية المصرية خلال عام2014 الذى يصدره بنك أوف نيويورك ميلون The Bank of New York Mellon والتي بدأ في 3 أكتوبر 2008. وقد حقق المؤشر ارتفاعاً قدره 30.3% خلال العام.

المصدر: الموقع الإلكتروني لـ مؤسسة The Bank of New York Mellon

13. أداء المنتجات المشتقة لمؤشر EGX30 المتداولة بالخارج

أداء وثائق مؤشر EGX30 المتداولة بالخارج

شهد عام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في أداء الوثائق المشتقة من مؤشر EGX30 المصدرة من قبل مؤسسات مالية عالمية. وفيما يلى عرض لأداء بعض الوثائق المتداولة فى الخارج

أولا: وثائق بنك Royal Bank of Scotland(ABN-AMRO سابقاً)

• يوضح الشكل التالى أداء وثائق الإصدار الأول لعدد 500 ألف وثيقة ببورصة سويسرا التي بدأ التداول عليها في 27 أكتوبر 2005. وقد حققت الوثائق ارتفاعاً بنحو 29% خلال عام 2014 كما يتضح من الشكل التالى:

دولار أمريكي

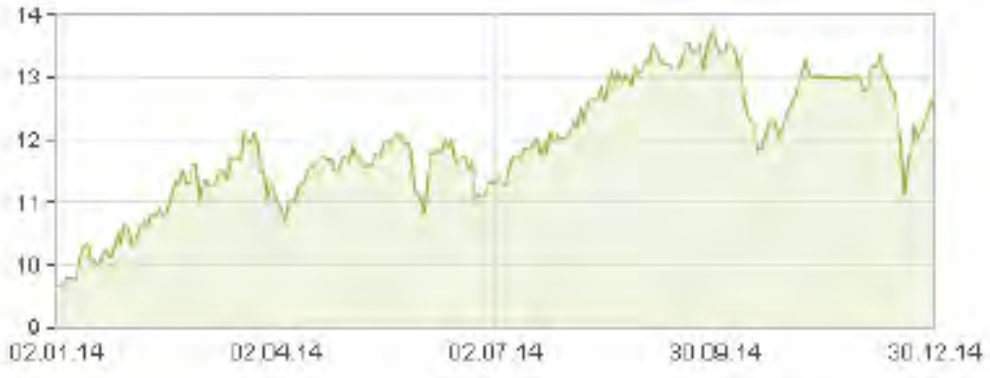

المصدر: Royal Bank of Scotland

• يوضح الشكل التالى أداء وثائق الإصدار الثاني لعدد 50 ألف وثيقة بدأ التداول عليها في 31 أكتوبر 2005 ببورصة فرانكفورت. وقد حققت ارتفاعاً بنحو 46% خلال العام 2014 كما يتضح من الشكل التالى

يورو

المصدر: Royal Bank of Scotland

• يوضح الشكل التالى أداء وثائق الإصدار الثالث لعدد 500 ألف وثيقة والتي بدأ قيدها والتداول عليها في 9 مارس 2006 ببورصة يورونكست ومقرها بامستردام. وقد حققت ارتفاعاً بنسبة 42% خلال العام 2014 كما يتضح من الشكل التالى:

يورو

المصدر: Euronext Amsterdam

• يوضح الشكل التالى أداء وثائق الإصدار الرابع لعدد 450 ألف وثيقة والتي بدأ قيدها والتداول عليها في 25 يوليو 2008 ببورصة يورونكست ومقرها بباريس. وقد حققت ارتفاع بنسبة 32% خلال العام 2014 كما يتضح من الشكل التالى:

يورو

المصدر: Royal Bank of Scotland

• يوضح الشكل التالى أداء وثائق الإصدار الخامس لعدد 250 ألف وثيقة والتي بدأ قيدها والتداول عليها في 08 يونيو 2010 ببورصة ميلان ومقرها إيطاليا. وقد حققت ارتفاع بنسبة 45% خلال العام 2014 كما يتضح من الشكل التالي:

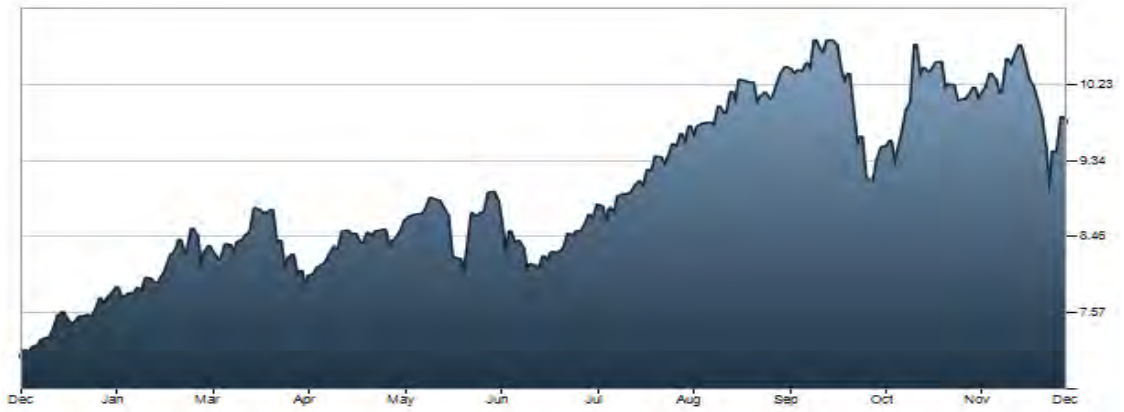

المصدر: Borsa Italiana

ثانيا: وثائق صندوق المؤشرات Global Van Eck

فى فبراير 2010 قامت مؤسسة فان ايك Van Eck بتدشين أول صندوق مؤشرات يتتبع السوق المصرى ويتم التداول عليه فى بورصة نيويورك(Egypt Index ETF – EGPT) . ويوضح الشكل التالى أداء الصندوق خلال عام 2014 حيث سجل ارتفاعاً بلغ 9% خلال العام.

دولار أمريكى

المصدر: الموقع الإلكترونى لمؤسسة فان ايك Van Eck

ثالثاً: وثائق Deutsche Bank

يوضح الشكل التالى أداء وثائق (EUR X-Pert Certificates) المصدرة من Deutsche Bank AG والتى يبلغ حجم إصدارها مليون وثيقة يتم التداول عليها في كل من بورصة فرانكفورت وبورصة شتوجّارت بألمانيا منذ 13 مارس 2006. وقد حققت ارتفاعاً سعرياً بنحو 47% خلال العام 2014 كما يتضح من الشكل التالى:

يورو

المصدر: Deutsche Bank